تحليل نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٥

مارس ٢٠١٦

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

©جميع الحقوق محفوظة لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء – مارس ٢٠١٥
في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، ٢٠١٦، تحليل نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٥
الدوحة – قطر

توجه المراسلات إلى:
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
ص.ب: ١٨٥٥، الدوحة- قطر
هاتف: ٤٤٩٥٨٨٨٨ – ٩٧٤+
فاكس:٤٤٨٣٩٩٩٩ – ٩٧٤+
البريد الإلكتروني: lcu@mdps.gov.qa

تابعونا على :

www.mdps.gov.qa

www.qalm.gov.qa

تعدادنا مستقبلنا

تعداد ٢٠١٥

www.facebook.com/MDPSQatar

@MDPSQatar

تقديم

يسر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أن تضع بين يدي القارئ الكريم هذا التقرير التحليلي والذي يعتبر ثمرة من ثمرات التعداد العام المبسط للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٥، حيث يشتمل على أحدث البيانات التي ترصد التغيرات السريعة في عدد سكان دولة قطر ، وخصائصهم الديموغرافية ، كما ترصد التطور الكبير في عدد المباني وخصائصها ومكوناتها من الوحدات السكنية وغير السكنية، ومن جهة ثالثة ترصد التطور الكبير في المنشآت الاقتصادية وخصائصها وعدد المشتغلين فيها.

ويشتمل هذا التقرير على بيانات موجزة وسريعة تمثل دولة قطر في أرقام بجانب تحليل العناصر الثلاثة للتعداد (السكان ، والمساكن ، والمنشآت) لتحقيق المزيد من الفائدة لمستخدمي البيانات ، من الباحثين والدارسين ومتخذي القرار .

وتأمل وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر ، أن يحقق هذا التقرير التحليلي الأهداف المرجوة منه، كما يطيب لي بهذه المناسبة ، أن أقدم الشكر لجميع الأسر والجهات الحكومية والخاصة على تعاونها الكبير والفعال في تزويدنا بالبيانات الصحيحة التي ساعدت على نجاح التعداد كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى إدارة التعدادات والمسوح والأساليب الإحصائية ولكل من ساهم في إنجاز هذا العمل .

والله ولي التوفيق .....

د . صالح بن محمد النابت
وزير التخطيط التنموي والاحصاء

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
فهرس المحتويات	٦
فهرس الجداول	٦
فهرس الرسوم البيانية	٧
فهرس الخرائط الجغرافية	٨
ملخص النتائج النهائية	٩
أولاً : السكان والأسر المعيشية وأفراد الأسر	١١
ثانياً : المباني	٣١
ثالثاً : الوحدات السكنية	٤١
رابعاً : المنشآت	٤٩

فهرس الجداول	الصفحة
جدول (١ـ١) تطور بعض المؤشرات السكانية في قطر خلال الفترة (١٩٨٦ – ٢٠١٥)	١٤
جدول (١ـ٢): تطور عدد السكان في دولة قطر حسب النوع بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	١٤
جدول (١ـ٣): التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب البلديات في دولة قطر بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	١٥
جدول (١ـ٤): التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب النوع والبلدية ، تعداد ٢٠١٥	١٦
جدول (١ـ٥) : التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب الفئات العمرية والنوع ، تعداد ٢٠١٥	١٧
جدول (١ـ٦) : تطور عدد الأسر وأفرادها خلال سنوات التعداد (١٩٨٦ – ٢٠١٥)	٢٢
جدول (١ـ٧) : توزيع عدد الأسر وافرادها حسب البلدية، تعداد ٢٠١٥	٢٣
جدول (١ـ٨): التوزيع النسبي للأسر (٪) حسب نوع الوحدة السكنية ، سنوات التعداد (١٩٨٦– ٢٠١٥)	٢٥
جدول (١ـ٩): التوزيع النسبي (٪) لأفراد الأسر حسب نوع الوحدة السكنية خلال سنوات التعداد (١٩٨٦– ٢٠١٥)	٢٧
جدول (١ـ١٠): التوزيع النسبي (٪) لأفراد الأسر حسب نوع الوحدة السكنية والبلدية، تعداد ٢٠١٥	٢٩
جدول (٢ـ١) : تطور عدد المباني حسب حالة المبنى بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٣٢
جدول (٢ـ٢) تطور عدد المباني المكتملة حسب نوع المبنى في تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٣٣
جدول (٢ـ٣) : المباني المكتملة (السكنية والسكنية/التجارية) حسب البلديات في تعداد ٢٠١٥	٣٤
جدول (٢ـ٤) : المباني المكتملة حسب الاتصال بشبكة المرافق العامة بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٣٧

جدول (١.٣) : أعداد الوحدات السكنية حسب كيفية الإشغال في تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٤٣
جدول (٣ـ٢) : توزيع الوحدات المشغولة والمغلقة والخالية في تعداد ٢٠١٥	٤٥
جدول (١.٤): عدد المنشآت العاملة حسب القطاع الاقتصادي في تعدادات ٢٠٠٤ و٢٠١٠و٢٠١٥	٥٠
جدول (٤ـ٢): منشآت الأعمال حسب قطاع الملكية في تعدادات ٢٠٠٤ و٢٠١٠و٢٠١٥	٥١
جدول (٤ـ٣): تطور أعداد منشآت الأعمال والمشتغلين فيها بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٢
جدول (٤ـ٤) توزيع المنشآت حسب فئات عدد المشتغلين فيها بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٣
جدول (٤ـ٥) : توزيع عدد المشتغلين حسب فئات عدد المشتغلين بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٤
جدول (٤ـ٦): تطور أعداد المشتغلين في منشآت الأعمال حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٥
جدول (٤ـ٧): تطور أعداد المشتغلين حسب الجنسية بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٦
جدول (٤ـ٨): تطور أعداد المشتغلين القطريين في منشآت الأعمال حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٧
جدول (٤ـ٩): تطور أعداد المشتغلين غير القطريين في منشآت الأعمال حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٨
جدول (٤ـ١٠): أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها القطريون وفقا لتعداد ٢٠١٥	٥٩
جدول (٤ـ١١): أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها غير القطريين وفقا لتعداد ٢٠١٥	٦١
جدول (٤ـ١٢): توزيع منشآت الأعمال والمشتغلين فيها حسب البلديات وفقا لتعداد ٢٠١٥	٦٣
جدول (٤ـ١٣): منشآت الأعمال والمشتغلون فيها حسب القطاع وفقا لتعداد ٢٠١٥	٦٦

فهرس الرسوم البيانية	الصفحة

شكل (١.١) تطور عدد السكان في دولة قطر خلال سنوات التعداد في الفترة (١٩٨٦ – ٢٠١٥)	١٣
شكل (١ـ٢) تطور عدد السكان في دولة قطر بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	١٥
شكل (١ـ٣) التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب البلديات بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	١٦
شكل (١ـ٤) التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب النوع والبلدية ، تعداد ٢٠١٥	١٧
شكل (١ـ٥) التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب الفئات العمرية والنوع ، تعداد ٢٠١٥	١٨
شكل (١ـ٦) توزيع السكان (بالألف) حسب أكبر ١٠ مناطق وأقل ١٠ مناطق سكاناً ، تعداد ٢٠١٥	١٩
شكل (١.٧): توزيع عدد الأسر وأفرادها (بالألف)، في سنوات التعداد بين ١٩٨٦ و ٢٠١٥، وعدد الأسر (بالألف) وحجمها حسب تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥.	٢٢
شكل (١ـ٨) : التوزيع النسبي للأسر وأفرادها حسب البلدية ، تعداد ٢٠١٥	٢٣
شكل (١ـ٩) : التوزيع النسبي (٪) للأسر حسب نوع الوحدة السكنية، تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٢٦
الشكل (١.١٠): توزيع عدد الأسر (بالألف) حسب نوع الوحدة السكنية وحجم الأسرة، تعداد ٢٠١٥	٢٦
شكل (١.١١): التوزيع النسبي (٪) لأفراد الأسر حسب نوع الوحدة السكنية ، تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٢٧

شكل (١-١٢) : توزيع عدد أفراد الأسر (بالألف) حسب نوع الوحدة السكنية وحجم الأسرة، تعداد ٢٠١٥	٢٨
شكل (١-١٣): توزيع أفراد الأسر حسب نوع الوحدة السكنية والبلدية، تعداد ٢٠١٥	٢٩
شكل (٢-١): التوزيع النسبي للمباني حسب حالة المبنى بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٣٢
شكل (٢-٢): التوزيع النسبي للمباني المكتملة حسب نوع المبنى في تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٣٤
شكل (٢-٣) التوزيع النسبي للمباني المكتملة (السكنية والسكنية/التجارية) حسب البلديات في تعداد ٢٠١٥	٣٥
شكل (٢-٤): المباني السكنية المكتملة حسب الاتصال بشبكات المرافق العامة بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٣٨
شكل (٣-١): أعداد الوحدات السكنية حسب كيفية الإشغال في تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٤٤
شكل (٣-٢): التوزيع النسبي (٪) الوحدات المشغولة والمغلقة والخالية حسب البلديات في تعداد ٢٠١٥	٤٨
شكل (٤-١): عدد المنشآت العاملة حسب القطاع الاقتصادي في تعدادات ٢٠٠٤ و٢٠١٠و٢٠١٥	٥١
شكل (٤-٢): عدد منشآت الأعمال حسب قطاع الملكية في تعدادات ٢٠٠٤ و٢٠١٠ و٢٠١٥	٥٢
شكل (٤-٣): تطور أعداد منشآت الأعمال ، والمشتغلين فيها بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٢
شكل (٤-٤): توزيع منشآت الأعمال حسب فئات عدد المشتغلين فيها بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٣
شكل (٤-٥): توزيع عدد المشتغلين حسب فئات عدد المشتغلين بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٤
شكل (٤-٦): أعداد المشتغلين في منشآت الأعمال حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٥
شكل (٤-٧): نسبة ومعدل الزيادة لأعداد المشتغلين حسب الجنسية بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٦
شكل (٤-٨): التوزيع النسبي لأعداد المشتغلين القطريين في منشآت الأعمال حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٧
شكل (٤-٩): التوزيع النسبي للمشتغلين غير القطريين في منشآت الأعمال حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٥٨
شكل (٤-١٠): أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها القطريون وفقا لتعداد ٢٠١٥	٥٩
شكل (٤-١١): أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها غير القطريين وفقا لتعداد ٢٠١٥	٦١
شكل (٤-١٢):التوزيع النسبي لمنشآت الأعمال والمشتغلين فيها حسب البلديات وفقا لتعداد ٢٠١٥	٦٤
شكل (٤-١٣):التوزيع النسبي للمشتغلين في منشآت الأعمال حسب البلديات وفقا لتعداد ٢٠١٥	٦٤
شكل (٤-١٤): التوزيع النسبي لمنشآت الأعمال والمشتغلين فيها حسب قطاع الملكية وفقا لتعداد ٢٠١٥	٦٦
شكل (٤-١٥): التوزيع النسبي للمشتغلين في منشآت الأعمال حسب قطاع الملكية وفقا لتعداد ٢٠١٥	٦٧
فهرس الخرائط الجغرافية	**الصفحة**
خريطة ١: السكان حسب المنطقة ٢٠١٥	٢٠
خريطة (٢) : الأسر حسب البلديات في تعداد ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٢٤
خريطة (٣) المباني المكتملة حسب نوع المبنى والبلدية في تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥	٣٦
خريطة (٤) : منشآت الأعمال والمشتغلون فيها حسب البلدية ٢٠١٥	٦٥

ملخص النتائج النهائية

يشمل ملخص نتائج التعداد العام المبسط للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٥ سكان دولة قطر ، وخصائصهم الديموغرافية، و تطور عدد المباني والوحدات السكنية والمنشآت الاقتصادية وخصائصها وعدد المشتغلين فيها. وتشير النتائج النهائية إلى ما يلي:

- السكان: بلغ العدد الإجمالي لسكان دولة قطر ٢،٤٠٤،٧٧٦ نسمة ، عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرها ٤١،٥ ٪ مقارنة مع تعداد السكان والمساكن والمنشآت عام ٢٠١٠، وبمعدل نمو سنوي قدره ٦،٩٪. وقد بلغت نسبة الذكور ٧٥،٦٪ مقابل ٢٤،٤٪ للإناث ، وبلغت نسبة النوع ٣٠٩ ذكور لكل مئة أنثى. وكان أكثر من أربعة أخماس السكان (٨٥،٣٪) في الفئة العمرية (١٥ – ٦٤ سنة) التي تمثل قوى العمل في المجتمع (من مشتغلين ، ومتعطلين) أو خارج قوة العمل. أما الفئة العمرية (١- ١٤ سنة)، فإنها تمثل ١٢،٧٪ مع وجود تقارب بين فئتي الرضع الأقل من سنة، والمسنين ٦٥ سنة فأكثر (٠،٩٪ و ١،١٪ على التوالي).

- خصائص الأسر وأفرادها: بلغ عدد الأسر ٢٠١٤٣٢ أسرة عام ٢٠١٥، وبلغ متوسط حجم الأسرة ٤،٧ أفراد. وبالمقارنة مع متوسط حجم الأسرة في سنوات التعداد نجد انخفاضاً عاماً في متوسط حجم الأسر، حيث كان معدل النمو السنوي سالباً (قدره) -٢،٤٪ بين تعداد ٢٠١٠ و ٢٠١٥.

- وفيما يتعلق بالوحدات السكنية، فإن غالبية الأسر تسكن في شقق سكنية (أي بنسبة ٤٢،٩٪ من إجمالي الأسر في قطر)، تليها الأسر التي تسكن في قصور وفلل بنسبة ٤٠،٥٪ من إجمالي الأسر ، يلي ذلك الأسر التي تسكن في بيوت عربية وشعبية وعجزة بنسبة ٧،٢٪ من إجمالي الأسر .

- المباني : بلغ عدد المباني ١٨٨٨٠٩ مبنى في تعداد ٢٠١٥ ، بزيادة أكثر من ربع المباني (٢٦،٩٪) في تعداد ٢٠١٠. وقد زاد عدد المباني المكتملة بنسبة ٣١،٩٪، بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ ، وتبلغ نسبة المباني المكتملة ٨٩،٥٪ من مجموع عدد المباني في الدولة . وبلغ عدد المباني تحت التشييد ١٧٨٣٥ مبنى في تعداد ٢٠١٥، بنسبة نقصان قدرها – ٣،٢٪ مقارنة بتعداد ٢٠١٠، وتبلغ نسبة المباني تحت التشييد ٩،٤٪ من مجموع عدد المباني في الدولة . وشهد عدد المباني تحت الهدم تناقصا بنسبة – ١٢،٢٪ عما كانت عليه الحال عام ٢٠١٠. وجميع المباني السكنية المكتملة متصلة بشبكة الماء والكهرباء تقريبا (٩٩،٧٪)، ونسبة ٨٧،٧٪ منها متصلة بشبكة الصرف الصحي.

• الوحدات السكنية: بلغ عدد المباني المكتملة (أو التي تحت الصيانة) ١٦٨٩٥١ مبنى في تعداد ٢٠١٥، وبلغ مجموع عدد الوحدات السكنية ٣١٣,٨٨١ وحدة، مقسمة إلى : وحدات سكنية مشغولة، ونسبتها ٪ ٧٨،٥؛ ووحدات سكنية مغلقة، ونسبتها ٪ ٣،٦، ووحدات سكنية خالية وصلت نسبتها إلى ٪ ١٧،٩.

• المنشآت : بلغ إجمالي عدد المنشآت ٥٦٧٧٥ منشأة عام ٢٠١٥ منها ٤٦٦٥٩ منشأة عاملة، وهذا يعني أن عدد المنشآت العاملة زاد بنسبة ٤٠،٧٪ مقارنة مع عددها عام ٢٠١٠ . وقد تم رصد أعداد المشتغلين، في (منشآت الأعمال) التي تمثل القطاعات الاقتصادية الآتية (خاص ، مختلط ، مؤسسة/ شركة حكومية ، غير ربحي) مع استثناء المنشآت في قطاعي الإدارة الحكومية والدبلوماسي والدولي . وقد أفادت النتائج أن قطاع الأعمال الخاص شهد زيادة ملحوظة في عدد المنشآت، وذلك بنسبة ٤٥،٢٪ بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، كما زادت نسبة منشآت القطاع المختلط بنسبة ١٤،١٪، وتراجع عدد منشآت القطاع الحكومي تراجعا بنسبة سالبة (-٤،٣٪) . كما شهد القطاع غير الربحي تراجعا بسيطا (-٩،١٪) للفترة نفسها. وبلغت نسبة زياده عدد منشآت الأعمال في تعداد ٢٠١٥ زيادة قدرها ٤٣،٩٪ مقارنة بتعداد ٢٠١٠ ، وقد حدثت زيادة في عدد المشتغلين خلال الفترة الزمنية نفسها بنسبة قدرها ١٩٪. ومن جهة ثانية، يلاحظ أن أكثر من أربعة أخماس المشتغلين القطريين (٨٦،١٪) يعملون في القطاعات الاقتصادية السبعة الرئيسة، وعددهم ٢١٥٩٢، كما يعمل حوالي ٨٨،٨٪ من غير القطريين في هذه القطاعات.

السكان
والأسر المعيشية
وأفراد الأسر

السكان وخصائص الأسر وأفرادها

يعد السكان أهم عنصر في البناء الاجتماعي، ويعتمد تحليل الظواهر الاجتماعية على المعطيات الديموغرافية (السكانية)، خاصة تطور أعداد السكان وتوزيعهم في المجال الجغرافي والإداري وخصائص الأسر والأفراد و دراسة العلاقة بين الظواهر السكانية والظواهر الاجتماعية يزيد من قدرتنا على الوصول إلى تعميمات وتفسيرات تمكن من اقتراح الحلول للمشكلات السكانية من خلال توفير الحقائق الموضوعية التي تستند عليها الخطط الاجتماعية والاقتصادية والقرارات السياسية على المستوى المحلي والدولي. فمعرفة حجم السكان والتغيرات في حجمهم والربط بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي مطلب أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن معرفة عدد الأسر والأفراد يساعد على توفير ما يحتاج إليه هؤلاء في حياتهم ويساعد الدولة على القيام بواجبها في توفير الخدمات و وسائل العيش اللازمة، إذ تساهم الحقائق المتعلقة بتوزيع السكان في تحديد حجم الخدمات الاجتماعية التي ينبغي توفيرها للسكان في كل مناطق الدولة.

ويتناول هذا الفصل تحليل السكان في محورين أساسيين، يتناول المحور الأول تطور أعداد السكان وتوزيعهم حسب النوع والبلدية والمناطق الجغرافية، بيمنا يتناول المحور الثاني خصائص الأسر وأفرادها.

أولاً : السكان

إن كل فرد عضو في مجموعة السكان، وأي تغير في السكان يُحدث أثراً بصورة أو بأخرى ، وذلك لأن نمو السكان له تأثير على كل جانب من جوانب الحياة، إضافة إلى التوزيع الجغرافي . كما يعتبر العمر والنوع من أكثر الخصائص الأساسية للسكان ولكل مجتمع تكوينه السكاني المختلف من حيث العمر والنوع ، أي عدد أو نسبة الذكور والإناث . ويمكن أن يكون لهذه التركيبة السكانية أثرٌ كبيرٌ على السلوك السكاني والاجتماعي والاقتصادي . وسوف نتعرض لأهم النتائج مع بعض المقارنات مع نتائج التعدادات السابقة وذلك من خلال خمس نقاط هي :

١. تطور عدد السكان في دولة قطر.
٢. توزيع السكان حسب النوع.
٣. توزيع السكان حسب البلدية.
٤. توزيع السكان حسب الفئات العمرية.
٥. توزيع السكان حسب المناطق الإدارية.

١.١. تطور أعداد السكان :

تشير النتائج العامة النهائية للتعداد المبسط للسكان والمساكن والمنشآت عام ٢٠١٥ إلى أن العدد الإجمالي لسكان دولة قطر قد وصل إلى ٢,٤٠٤,٧٧٦ نسمة يوم ٢٠ أبريل عام ٢٠١٥ (الفترة المرجعية لإسناد التعداد). كما تشير النتائج العامة لخمسة تعدادات سكانية (١٩٨٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٤، ٢٠١٠ و ٢٠١٥) إلى حدوث نقلات كمية ونوعية في عدد السكان، وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية بصورة واضحة.

شكل (١.١) تطور عدد السكان في دولة قطر خلال سنوات التعداد في الفترة (١٩٨٦ – ٢٠١٥)

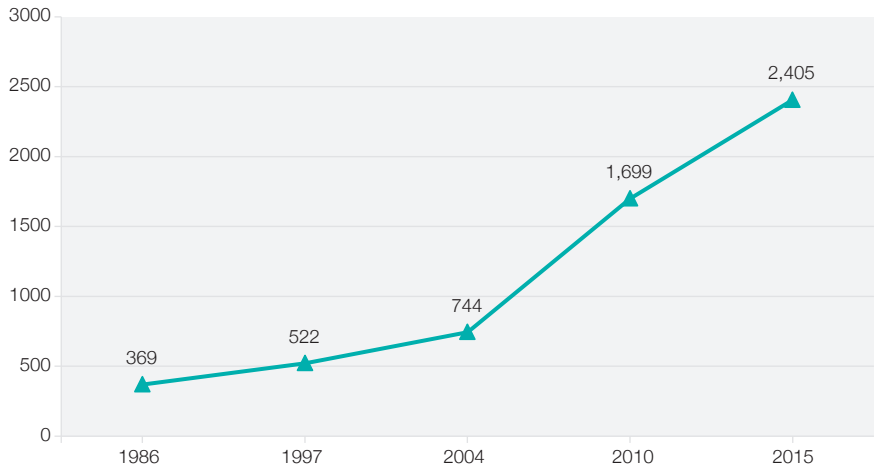

ويتضح بالنسبة لتطور أعداد السكان (شكل ١.١) أن عدد السكان زاد خلال الفترة (١٩٨٦ – ١٩٩٧) من ٣٦٩ ألفاً إلى ٥٢٢ ألفاً بزيادة قدرها ٤١,٦٪ ، بينما زاد عدد السكان خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠٠٤) من ٥٢٢ ألفاً إلى ٧٤٤ ألفاً ممثلاً بذلك زيادة قدرها ٤٢,٥٪ . أما خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) فقد زاد عدد السكان من ٧٤٤ ألفاً إلى ١,٦٩٩ ألفاً بزيادة لافتة للانتباه قدرها ١٢٨,٤٪ أي أن عدد السكان زاد قرابة مرتين وثلث (٢,٣ مرة) خلال ست سنوات، بالمقارنة مع عام ٢٠٠٤، وأكثر من ثلاث مرات (٣,٣ مرة) خلال ثلاثة عشر عاماً، بالمقارنة مع عام ١٩٩٧ وحوالي أربع مرات ونصف (٤,٦ مرة) خلال أربعة وعشرين عاماً، بالمقارنة مع عام ١٩٨٦. كما زاد عدد السكان في الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) من مليون و٦٩٩ ألفاً إلى مليونين و ٤٠٥ ألفاً بزيادة قدرها ٤١,٥٪ خلال خمس سنوات. وهذا يفيد أن عدد السكان تضاعف ست مرات ونصف (٦,٥ مرة) خلال الفترة (١٩٨٦ – ٢٠١٥) أي خلال ٢٩ عاماً، وذلك بمعدل نمو سنوي في المتوسط قدره ٦,٧٪. وهذا يمثل طفرة في عدد السكان، وخاصة في الآونة الأخيرة التي شهدت انطلاقة سريعة في خطط التنمية لتحقيق رؤية قطر ٢٠٣٠.

جدول (١.١) تطور بعض المؤشرات السكانية في قطر خلال الفترة (١٩٨٦ - ٢٠١٥)

المؤشرات	سنوات التعداد				
	1986	1997	2004	2010	2015
عدد السكان	369079	522023	744029	1699435	2404776
معدل النمو بين سنوات التعداد (٪)	-	3.2	5.1	13.8	6.9
نسبة الجنس (٪)	204	191	200	310	309
نسبة الإعالة العمرية (٪)	40.5	38.6	31.1	17.0	17.2
مؤشر الشيخوخة (٪)	3.8	5.6	5.4	5.9	7.8

نلاحظ تناقصاً إيجابياً مهماً لنسبة الإعالة العمرية من ٤٠،٥٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٧،٢٪ عام ٢٠١٥، مما يخفف بشكل مهم من أعباء الإعالة بالنسبة لفئة السكان التي في سن الإنتاج (١٥ – ٦٤ سنة). وبالمقابل، فقد ارتفعت نسبة الشيخوخة بشكل مطرد من ٣،٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٧،٨٪ عام ٢٠١٥، نتيجة تطوير وتحسين صحة المواطنين والمقيمين في دولة قطر، الأمر الذي انعكس إيجابياً على نسبة الشيخوخة التي شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال فترة المقارنة. ولا ريب أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان قد أفرزت مجموعة من التحديات في مختلف جوانب الحياة لتوفير الحاجات الأساسية للسكان سواء القطريون منهم أم الوافدون ، لتلبية جميع احتياجاتهم من السلع والخدمات وباقي مستلزمات الحياة.

١،٢. توزيع السكان حسب النوع :

تتناول هذه النقطة تطور عدد السكان في دولة قطر حسب النوع خلال تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ . وتفيد النتائج (جدول ١ـ ٢ و شكل ١ـ ٢) أن عدد السكان كما سبق ذكره قد زاد زيادة كبيرة بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ وصلت إلى ٤١،٦٪ وكانت هذه الزيادة استجابة لداعي تلبية احتياجات الخطط التنموية الطموحة.

جدول (١.٢) تطور عدد السكان في دولة قطر حسب النوع بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

الجنس	عدد السكان في التعدادات		الزيادة	نسبة الزيادة (٪)
	تعداد ٢٠١٥	تعداد ٢٠١٠		
ذكور	1816981	1284739	532242	41.4
إناث	587795	414696	173099	41.7
المجموع	**2404776**	**1699435**	**705341**	**41.5**

وقد كانت الزيادة المؤثرة تلك الحاصلة في عدد الذكور، على الرغم من أن نسبة الزيادة لكلا النوعين تزيد قليلاً على الخمسين حيث تجدها ٤١،٤٪ للذكور مقابل ٤١،٧٪ للإناث. ويفيد شكل ا ـ ٢ أن التركيبة النوعية للسكان كانت متطابقة بين التعدادين الأخيرين ، حيث مثل الذكور ٧٥،٦٪، مقابل ٢٤،٤٪ للإناث عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. ومما يؤكد ذلك ارتفاع نسبة النوع بدرجة كبيرة (٣١٠ ذكور لكل ١٠٠ أنثى عام ٢٠١٠ مقابل ٣٠٩ ذكور لكل ١٠٠ أنثى عام ٢٠١٥).

شكل (ا-٢) تطور عدد السكان في دولة قطر بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

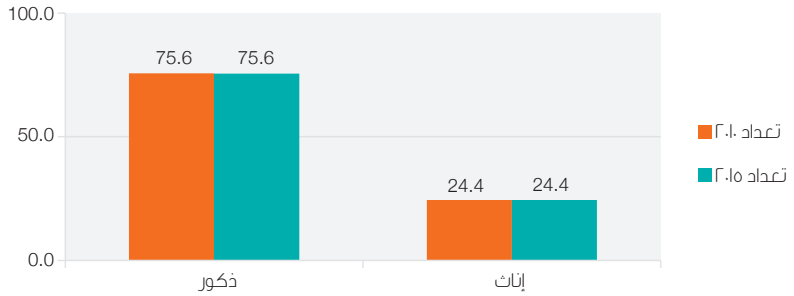

ا. ٣ . توزيع السكان حسب البلدية :

وفيما يلي نلقي الضوء على التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب البلدية في تعداد ٢٠١٥ ومقارنته مع توزيعهم في تعداد ٢٠١٠. يتضح من توزيع السكان عام ٢٠١٥ (جدول ا ـ ٣ وشكل ا ـ ٣) أن حوالي خمسي السكان في بلدية الدوحة (حوالي ٣٩،٨٪) ، مقابل حوالي ربعهم في بلدية الريان (٢٥،٢٪)، وتأتي بلدية الوكرة في المرتبة الثالثة (١٢،٤٪) من حيث عدد السكان، تليها بلدية الخور والذخيرة (٨،٤٪)، وتحتل الشيحانية المرتبة الخامسة بالنسبة لعدد السكان (٧،٨٪)، وتتفاوت نسب باقي البلديات أم صلال، الظعاين، و الشمال ٣،٨٪، ٢،٣٪، و٠،٤٪ على التوالي.

جدول (ا-٣) التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب البلديات في دولة قطر بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

البلدية	عدد السكان		التوزيع النسبي(٪)	
	2010	2015	2010	2015
الدوحة	796947	956457	46.9	39.8
الريان	392661	605712	23.1	25.2
الوكرة	141222	299037	8.3	12.4
أم صلال	60509	90835	3.6	3.8
الخور والذخيرة	193983	202031	11.4	8.4
الشمال	7975	8794	0.5	0.4
الظعاين	43176	54339	2.5	2.3
الشيحانية	62962	187571	3.7	7.8
المجموع	**1699435**	**2404776**	**100.0**	**100.0**

شكل (ا.٣) التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب البلديات بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

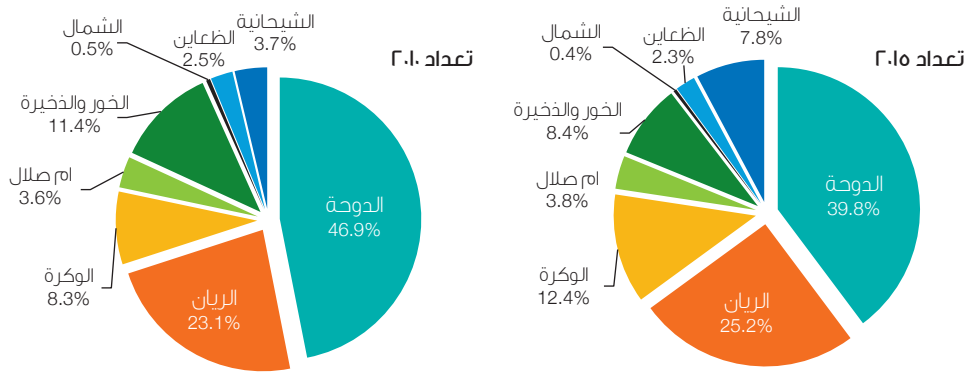

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للسكان (شكل ا- ٣) ، فقد انخفضت نسبة السكان في الدوحة من ٤٧٪ عام ٢٠١٠ إلى ٤٠٪ عام ٢٠١٥ ،والخور والذخيرة من ١١٪ إلى ٨٪ والشمال والظعاين من ٠,٥٪ و ٢,٥٪ إلى ٠,٤٪ و ٢,٣٪ على التوالي. كما ارتفعت النسبة في بلديات الريان من ٢٣٪ إلى ٢٥٪،الوكرة من ٨٪ إلى ١٢٪ الشيحانية من ٤٪ إلى ٨٪ وأم صلال من ٣,٦٪ إلى ٣,٨٪. أقل البلديات تعداداً للسكان هي الشمال (٠,٤٪ في عام ٢٠١٥ و ٠,٥٪ عام ٢٠١٠).

أما بالنسبة لتوزيع السكان حسب النوع على مستوى البلديات، فالنتائج (جدول ا- ٤ و شكل ا- ٤) تشير إلى أن الذكور يتركزون في بلدية الدوحة بنسبة ٣٨,٩٪ ،تليها بلدية الريان بنسبة ٢٢,٤٪، ثم بلدية الوكرة بنسبة ١٣,٧٪، وبلدية الخور والذخيرة بنسبة ١٠٪.

جدول (ا.٤) التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب النوع والبلدية ، تعداد ٢٠١٥

البلدية	عدد السكان		مجموع	التوزيع النسبي (٪)	
	ذكور	إناث		ذكور	إناث
الدوحة	706430	250027	**956457**	38.9	42.5
الريان	406783	198929	**605712**	22.3	33.8
الوكرة	248103	50934	**299037**	13.7	8.7
أم صلال	60695	30140	**90835**	3.3	5.1
الخور والذخيرة	181000	21031	**202031**	10.0	3.6
الشمال	6523	2271	**8794**	0.4	0.4
الظعاين	36045	18294	**54339**	2.0	3.1
الشيحانية	171402	16169	**187571**	9.4	2.8
مجموع	**1816981**	**587795**	**2404776**	**100.0**	**100.0**

وتمثل بلدية الشيحانية ٩,٤٪، ونسب باقي البلديات أم صلال، الظعاين، و الشمال ، ٣,٣٪ ، ٢,٠٪ و ٠,٤٪ على التوالي. كذلك بالنسبة للإناث يتركزن بنسبة ٤٢,٥٪ في بلدية الدوحة، تليها بلدية الريان بنسبة ٣٣,٨٪، فبلدية الوكرة بنسبة ٨,٧٪، وتظهر أقل نسبة لهن في بلدية الشمال ٠,٤٪. ونلاحظ على العموم أن نمط توزيع الإناث يشبه إلى حد بعيد نمط التوزيع النسبي للذكور على مستوى البلدية.

شكل (١.٤) التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب النوع والبلدية ، تعداد ٢٠١٥

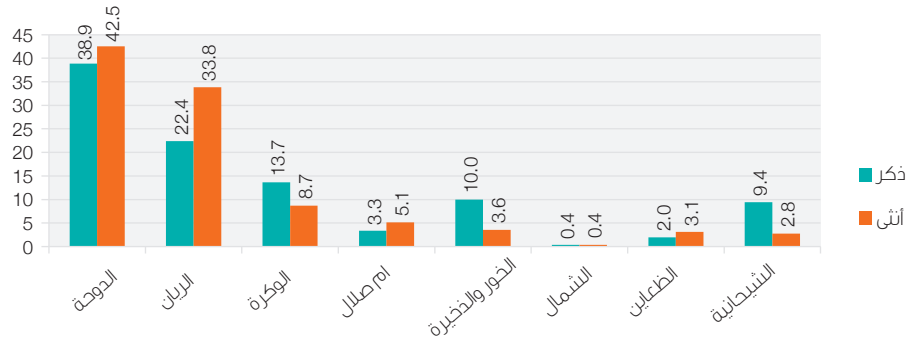

١. ٤. توزيع السكان حسب الفئات العمرية :

تتناول هذه النقطة توزيع السكان حسب الفئة العمرية المختارة على أساس الشرائح السكانية الأساسية (رضع ، أطفال، مراهقون، وفئة القوى العاملة والمسنون)، وتشير نتائج التعداد ٢٠١٥ إلى أن أكثر من أربعة أخماس السكان (٨٥,٣٪) في الفئة العمرية (١٥ – ٦٤ سنة) التي تمثل القوة البشرية في المجتمع (من المشتغلين والمتعطلين) أو خارج قوة العمل. أما الفئة العمرية (١– ١٤ سنة)، فإنها تمثل ١٢,٧٪ مع وجود تقارب بين الفئتين أقل من سنة و ٦٥ سنة فأكثر ، ٠,٩٪ و ١,١٪ على التوالي.

جدول (١.٥) التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب الفئات العمرية والنوع ، تعداد ٢٠١٥

الفئات العمرية	النوع		المجموع	النسبة(٪)
	ذكور	إناث		
أقل من سنة	11001	10529	**21530**	0.9
9 – 1	111107	106512	**217619**	9.0
14 - 10	45461	43402	**88863**	3.7
64 - 15	1632481	418738	**2051219**	85.3
65+	16931	8614	**25545**	1.1
المجموع	**1816981**	**587795**	**2404776**	**100.0**

ولا يختلف كثيراً توزيع السكان حسب النوع (ذكور وإناث) عن النمط العام لتوزيع السكان، مع أن الذكور في الفئة العمرية (١٥ – ٦٤ سنة) يمثلون حوالي ٩٠٪ من إجمالي الذكور ، بفارق حوالي ١٩ نقطة مئوية بين الذكور والإناث (شكل ١.٥).

شكل (١.٥) التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب الفئات العمرية والنوع ، تعداد ٢٠١٥

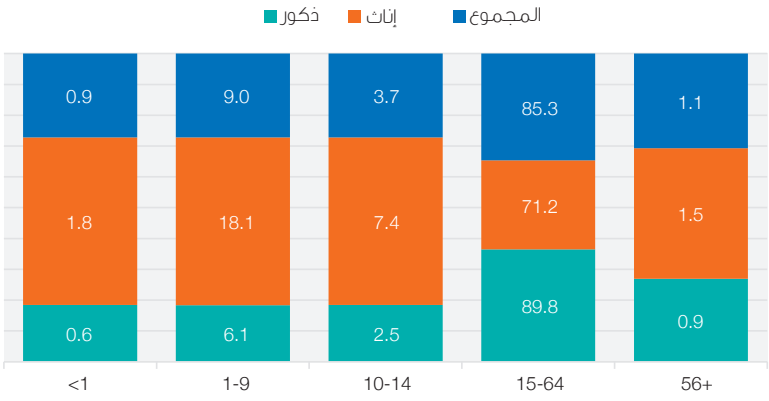

١.٥ توزيع السكان حسب المناطق :

شمل مجال التعداد جميع الأفراد المتواجدين في قطر سواء في الأسر أم في مواقع سكن العمال أم في المؤسسات أم في الفنادق أم الموانئ أم نقاط الحدود، وقد تم تقسيم المناطق إدارياً إلى ٩٨ منطقة موزعة على البلديات كما توضح ذلك خريطة المناطق (خريطة ١). وقد أفادت النتائج تفاوتاً كبيراً في توزيع السكان حسب المناطق، وكان أكثر تركز للسكان في المنطقة ٥٧ (المنطقة الصناعية) بنسبة ١٥،٢٪ وتليها المنطقة ٥٥ (فريج السودان / الوعب / العزيزية / فريج الغانم الجديد / فريج المرة / فريج المناصير / بوسدرة / معيذر / السيلية / المعراض) بنسبة ١١،٨٪ ثم المنطقة ٩١ (ثمامة / الوكير/المشاف) بنسبة ٦،٩٪ ، والمنطقة رقة ٨٠ (الشيحانية) بنسبة ٥،٨٪. وعلى العموم يلاحظ أن هناك ١٣ منطقة تراوحت نسبة السكان فيها بين ١٥٪ إلى ٢٪. أما باقي المناطق فإن نسبة السكان في كل واحدة منها كانت أقل من ٢٪. وتتضح المناطق العشر الأولى من حيث أهمية وزنها الديموغرافي وعدد السكان فيها على الجهة اليمنى من الشكل ٦.١ ، وتتضح من جهة ثانية أقل عشر مناطق سكاناً على الجهة اليسرى من الشكل ٦.١ . وتجدر الإشارة إلى أن هذا التفاوت شيء طبيعي نظراً لكثرة المناطق وتشتت السكان فيها.

شكل (٦.١) توزيع السكان (بالألف) حسب أكبر ١٠ مناطق وأقل ١٠ مناطق سكاناً ، تعداد ٢٠١٥

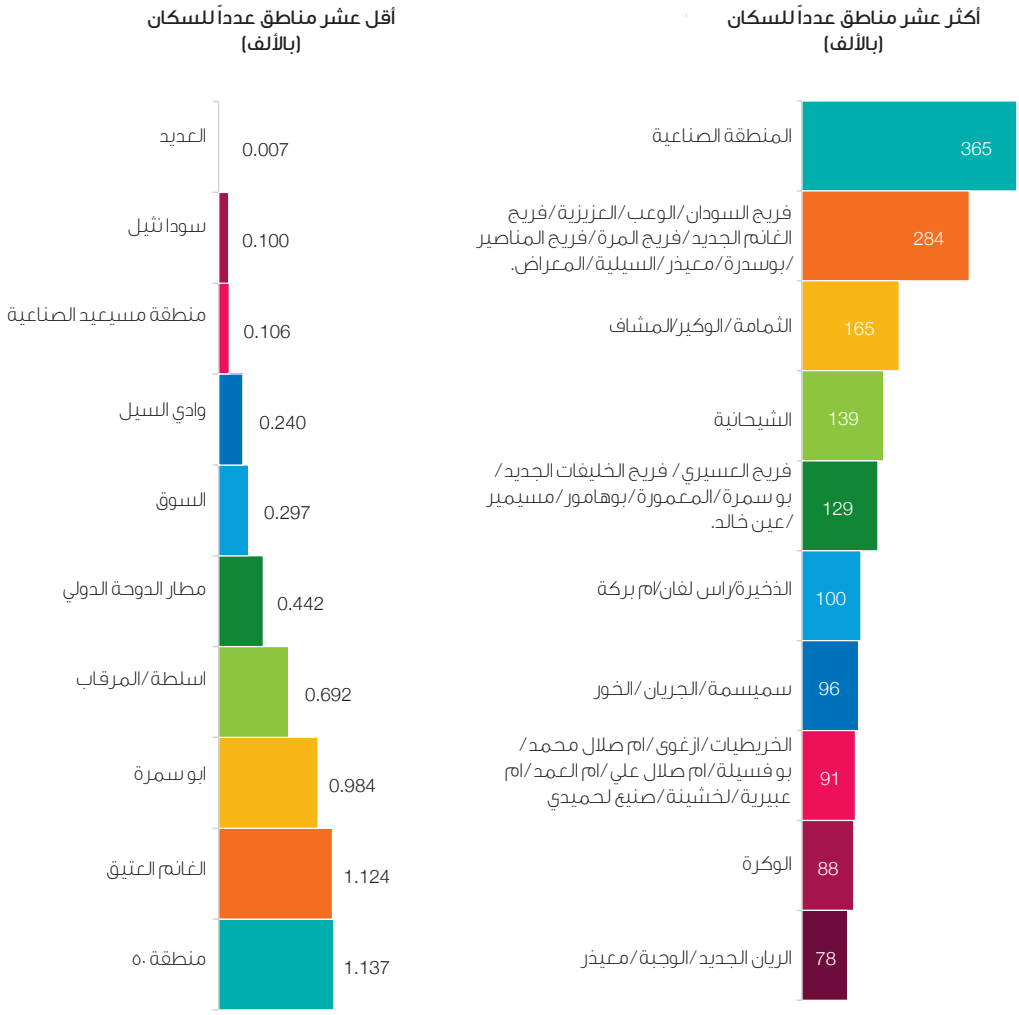

خريطة (١) السكان حسب المنطقة، تعداد ٢٠١٥

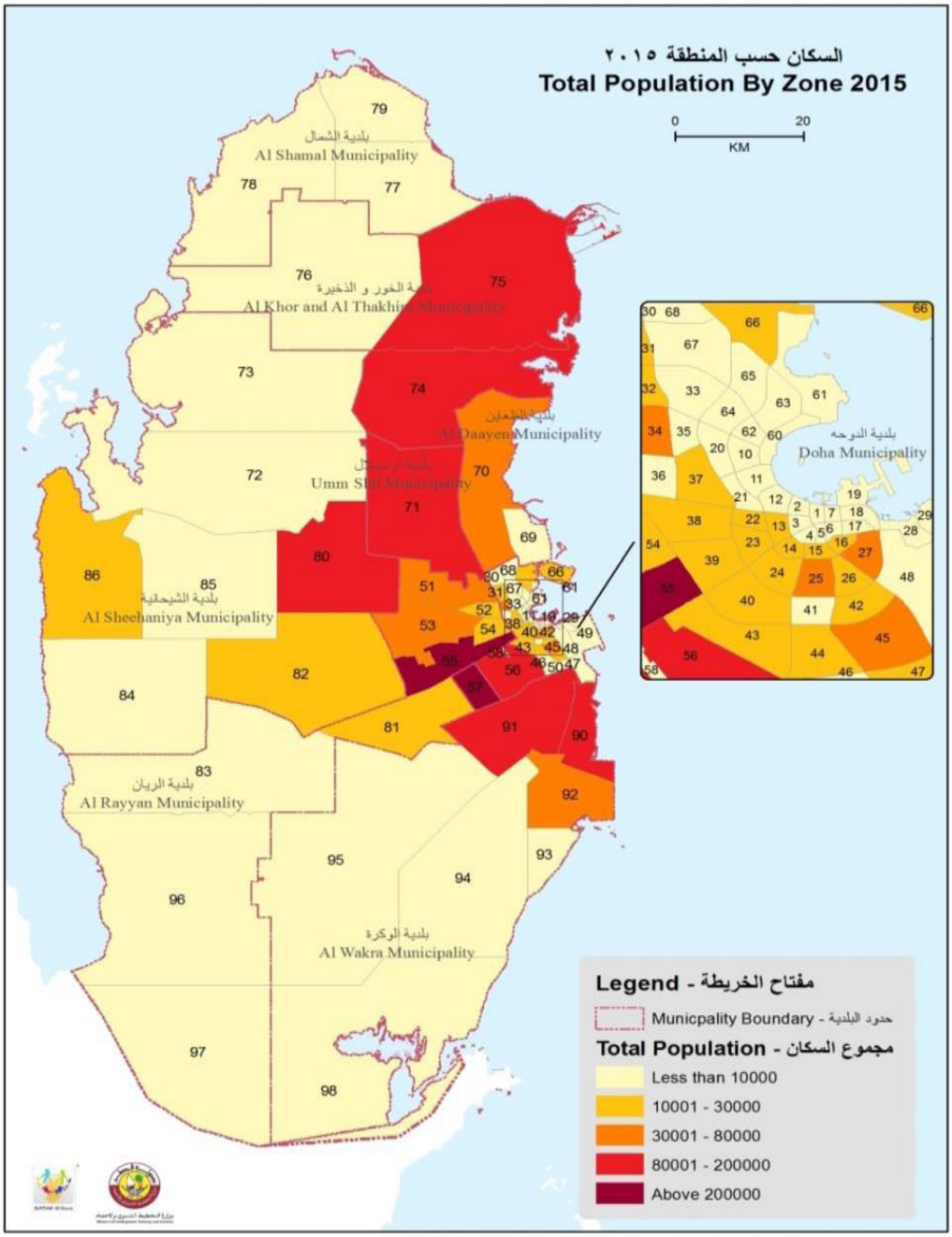

ثانياً: خصائص الأسر وأفرادها

الأسرة هي الوحدة الأساسية التي تتكون منها المجتمعات البشرية. والاتجاهات في عدد الأسر وأنواعها وتركيباتها لها أهمية خاصة عند علماء الاجتماع وواضعي السياسات والعاملين في مجال التخطيط. وتعرف الأسرة بأنها شخص أو أكثر يعيشون معاً في وحدة سكنية منفردة وقد تضم الأسرة أشخاصاً لا قرابة بينهم أو أقرباء بالنسب أو الزواج ، ويسمى عادة هذا النوع من الأسر بالأسرة المعيشية، بغض النظر عن أنواعها، ولا ينطبق هذا التعريف عادةً على المساكن الجامعية ونزل المستشفيات أو السجون أو المنشآت الأخرى وتسمى عادةً بالأسر الجماعية. وتصنّف الأسر في قطر إلى الأسر القطرية والأسر غير القطرية والتجمعات العمالية الصغيرة (التي تتكون من ٢ إلى ٦ أفراد) والتجمعات العمالية الكبيرة غير القطرية (التي تتكون من ٧ أفراد فأكثر) وتتناول هذه النقطة خصائص الأسر التي تشمل عدد الأسر القطرية وعدد الأسر غير القطرية كما في النقاط التالية:

١. تطور أعداد الأسر وأفرادها.
٢. توزيع الأسر وأفرادها حسب البلدية.
٣. الأسر وأفرادها حسب نوع الوحدة السكنية.

٢. ١. تطور أعداد الأسر وأفرادها :

تشير البيانات المتاحة من النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت الخمسة التي أجريت في دولة قطر في الأعوام (١٩٨٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٤، ٢٠١٠ و ٢٠١٥) إلى حدوث نقلات في نوعية عدد الأسر وأفراد الأسر وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية بصورة عميقة وواضحة. وفيما يلي نتعرف على عدد الأسر وأفرادها في تلك التعدادات (جدول ١.٦ وشكل ١.٧).

تشير نتائج التعداد العام المبسط للسكان والمساكن والمنشآت عام ٢٠١٥ إلى أن عدد الأسر في دولة قطر قد بلغ ٢٠١ ألف أسرة ، وعدد أفراد الأسر ٩٥٦ ألف فرد ، وبلغ متوسط حجم الأسرة ٤،٧ أفراد (أي قرابة ٥ أفراد في الأسرة الواحدة في المتوسط). وبالمقارنة مع سنوات التعداد ، يتضح من جدول ١. ٦ ارتفاع عام لعدد الأسر في سنوات التعداد ١٩٨٦ – ٢٠١٥ في قطر، حيث ارتفع عدد الأسر في تعداد ٢٠١٠ وتعداد ٢٠١٥ من (١٤٧ ألفاً) إلى (٢٠١ ألفاً) بمعدل نمو سنوي قدره ٦،٥٪ ، فيما ارتفع عدد أفراد الأسر في تلك التعدادات من (٧٧٩ ألفاً) إلى (٩٥٦ ألفاً) بمعدل نمو سنوي قدره في المتوسط ٤،٢٪. وبالمقارنة مع متوسط حجم الأسرة في سنوات التعداد نجد انخفاضاً عاماً في متوسط حجم الأسر حيث بلغ معدل نمو سنوي سالبٍ بين تعداد ٢٠١٠ و ٢٠١٥ قدره –٢،٤٪.

جدول (٦.١) تطور عدد الأسر وأفرادها خلال سنوات التعداد (١٩٨٦ – ٢٠١٥)

الأسر وأفرادها	سنوات التعداد					معدل النمو السنوي (٪)* في سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١٥
	1986	1997	2004	2010	2015	
عدد الأسر	49783	73342	102184	146707	201432	6.5
عدد أفراد الأسر	277450	400568	544967	779426	955769	4.2
متوسط عدد الأفراد في الأسرة	5.6	5.5	5.3	5.3	4.7	-2.4

* تم حساب معدل النمو السنوي وفق معادلة النمو الأسية.

ويبين الشكل ١.٧ ، مقارنة لعدد الأسر حسب حجمها في سنة تعداد ٢٠١٠ و تعداد ٢٠١٥ ، حيث ارتفع عدد الأسر التي حجمها (١- ٣ أفراد لدى الأسرة الواحدة) من ٥٥ ألفاً إلى ٩٣ ألفاً بمعدل نمو سنوي (١١٪) ، كما أن الأسر التي حجمها (٤ – ٦ أفراد) و عددها ٥١ ألفاً بلغ عددها ٦٥ ألفاً بمعدل نمو سنوي قدره ٥٪، و عدد الأسر التي حجمها (٧ – ٩ أفراد) كان ٢١ ألفاً قد بلغ عددها ٢٣ ألفا بمعدل نمو سنوي يساوي ٢٪، و الأسر التي حجمها (١٠ أفراد فأكثر) وكان عددها ٢٠ ألفاً قد بلغ عددها ٢١ ألفاً بمعدل نمو سنوي قدره ١٪.

شكل (١.٧): توزيع عدد الأسر وأفرادها (بالألف)، في سنوات التعداد بين ١٩٨٦ و ٢٠١٥، وعدد الأسر (بالألف) وحجمها حسب تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥.

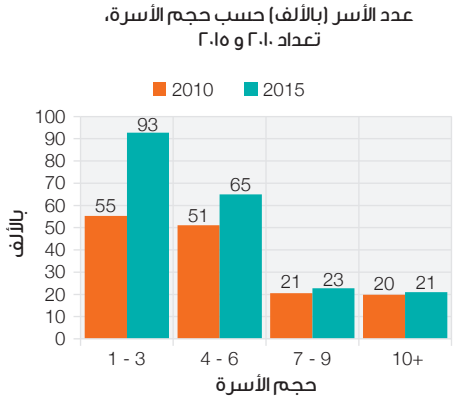

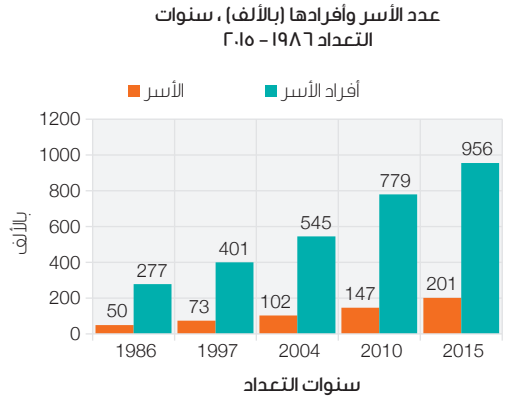

٢،٢. توزيع الأسر وافرادها حسب البلدية:

تشير النتائج (جدول ١.٧) التوزيع النسبي للأسر حسب البلدية ، إلى أن غالبية الأسر يسكنون في بلدية الدوحة (أي نسبة ٤٨٪ من إجمالي الأسر في قطر) ، تليها بلدية الريان حيث بلغت نسبة الأسر في تلك البلدية ٣١،٢٪ من إجمالي الأسر . وتنخفض نسبة الأسر في بلدية الشمال حيث بلغت نسبتها ٠،٤ ٪.

جدول (١.٧) : توزيع عدد الأسر وافرادها حسب البلدية، تعداد ٢٠١٥

البلدية	الأسر		أفراد الأسر		متوسط حجم الأسر
	العدد	التوزيع النسبي(٪)	العدد	التوزيع النسبي (٪)	
الدوحة	96609	48.0	375612	39.3	3.9
الريان	62943	31.2	358419	37.5	5.7
الوكرة	16653	8.3	79086	8.4	4.7
أم صلال	6962	3.4	50469	5.3	7.2
الخور و الذخيرة	7654	3.8	33907	3.5	4.4
الشمال	738	0.4	4103	0.4	5.6
الظعاين	4876	2.4	30063	3.1	6.2
الشيحانية	4997	2.5	24110	2.5	4.8
المجموع	**201432**	**100**	**955769**	**100**	**4.7**

أما متوسط حجم الأسر حسب البلدية ، فقد كان أقل متوسط لحجم الأسر في بلدية الدوحة حيث بلغ متوسط عدد أفرادها ٣،٩ (أي بمتوسط ٤ أفراد في الأسرة الواحدة)، بينما كان أعلى متوسط لحجم الأسر في بلدية أم صلال حيث بلغ ٧،٢ (أي متوسط ٧ أفراد في الأسرة الواحدة) وذلك من خلال نتائج التعداد العام ٢٠١٥. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من قلة نسب الأسر التي تسكن في بلدية الشمال إلا أن متوسط عدد أفرادها مرتفع، وكذلك في بلدية الدوحة فغالبية الأسر تسكن في بلدية الدوحة إلا أن متوسط حجم الأسرة منخفض عن باقي البلديات.

شكل (١.٨) : التوزيع النسبي للأسر وأفرادها حسب البلدية ، تعداد ٢٠١٥

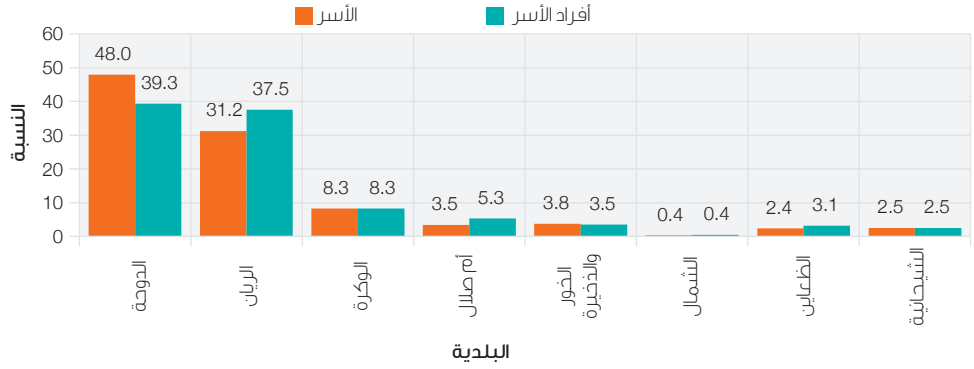

خريطة (٢) : الأسر حسب البلديات في تعداد ٢٠١٠ و ٢٠١٥

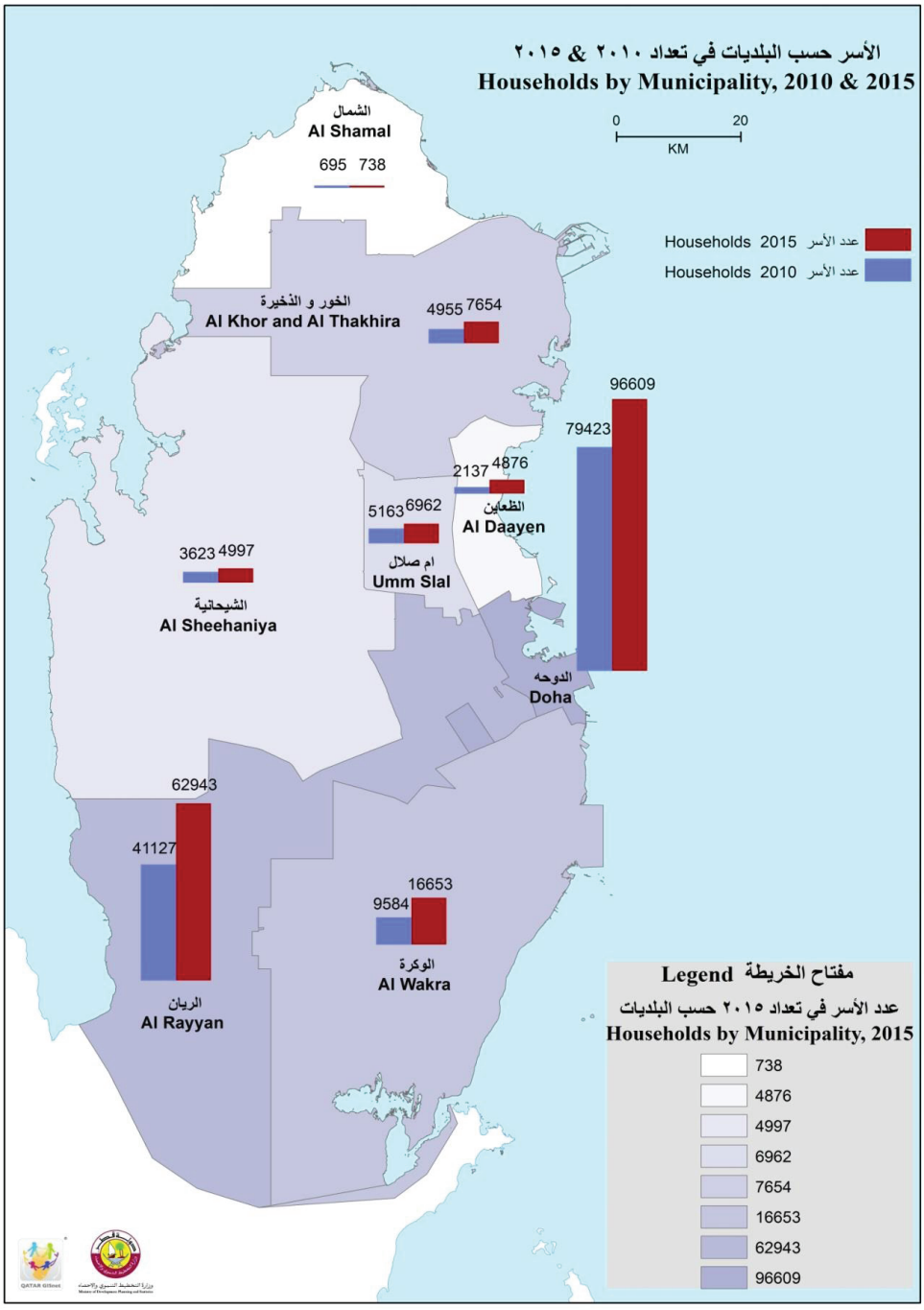

٣. ٢ . الأسر وأفرادها حسب نوع الوحدة السكنية :

الوحدة السكنية هي مبنى أو جزء منه معد أصلاً لسكن أسرة واحدة وله باب أو مدخل مستقل أو أكثر يوصل إلى الطريق العام دون المرور من وحدة سكنية أخرى مثل القصر – الفيلا – البيت العربي– البيت الشعبي – بيت العجزة – المبنى الإضافي – الشقة أو الحجرة المستقلة في عمارة والوحدة السكنية قد تكون مشغولة وقت العد بأسرة واحدة أو أكثر أو تجمع عمالي أو أكثر أو منشأة أو بمسكن عام كما قد تكون خالية . ولغرض التعداد فإن المكان غير المعد أصلاً للسكن ولكنه وجد وقت العد مستخدماً للسكن قد اعتبر وحدة سكنية مثل العشة – الكشك – الخيمة – وهو ما يسمى هامشي. وسوف نتناول في هذه النقطة الأسر والأفراد حسب الوحدة السكنية على المستوى العام في دولة قطر بصفة عامة وبعد ذلك على مستوى البلدية.

٣. ٢ . ١ توزيع الأسر وأفرادها حسب نوع الوحدة السكنية :

يشير (جدول ٨.١) ، التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الوحدة السكنية في تعداد ٢٠١٥، إلى أن غالبية الأسر تسكن في شقق سكنية (أي بنسبة ٤٢,٩٪ من إجمالي الأسر في قطر)، تليها الأسر التي تسكن في قصور وفلل بنسبة ٤٠,٥٪ من إجمالي الأسر ، تليها الأسر التي تسكن في بيوت عربية وشعبية وعجزة بنسبة ٧,٢٪ من إجمالي الأسر .

جدول (٨.١) : التوزيع النسبي للأسر (٪) حسب نوع الوحدة السكنية ، سنوات التعداد (١٩٨٦- ٢٠١٥)

سنوات تعداد	نوع الوحدة السكنية						عدد الأسر
	قصر/فيلا	شقة	بيت عربي/ بيت شعبي/ بيت عجزة	جزء من وحدة/مبنى	أخرى	المجموع	
1986	20.5	24.1	37.6	-	17.8	**100.0**	49783
1997	23.7	26.8	31.0	-	18.6	**100.0**	73342
2004	24.4	29.2	26.3	-	20.1	**100.0**	102184
2010	33.7	36.7	15.4	5.9	8.3	**100.0**	146707
2015	40.5	42.9	7.2	4.7	4.7	**100.0**	201432
معدل النمو (٪) للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥)	11	10	-9	2	-5	_	

(-) لا ينطبق

وبالمقارنة بين سنوات تعداد ٢٠١٠ وتعداد ٢٠١٥ ، نجد ارتفاعاً عاماً في عدد ونسبة الأسر التي تسكن في قصور وفلل وشقق سكنية، حيث ارتفع عدد الأسر التي تسكن في شقق سكنية من ٥٤ ألفاً إلى ٨٦ ألفاً بمعدل نمو سنوي قدره ١٠٪ ، وعدد الأسر التي تسكن في قصر وفيلا من ٤٩ ألفاً إلى ٨٢ ألفاً بمعدل نمو سنوي قدره ١١٪. كما تجدر الإشارة إلى انخفاض عدد الأسر التي تسكن في بيوت عربية وشعبية وعجزة من ٢٣ ألفاً إلى ١٤ ألفاً بمعدل نمو سنوي سالب قدره -٩٪ .

شكل (١.٩) : التوزيع النسبي (٪) للأسر حسب نوع الوحدة السكنية، تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

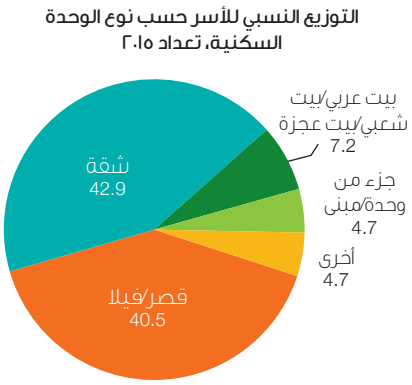

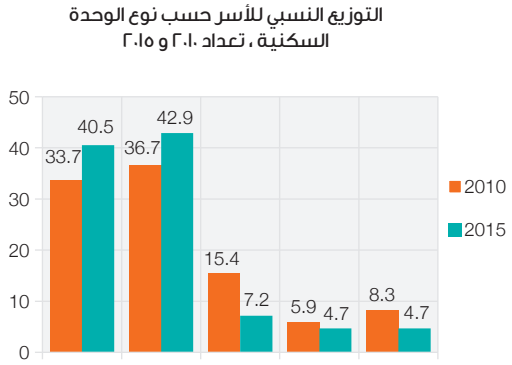

الشكل ١.١ يوضح عدد الأسر حسب نوع الوحدة السكنية وحجم الأسرة تعداد ٢٠١٥ ، نجد أن الأسر التي يكون فيها حجم الأسرة أقل من ٦ أفراد فغالبيتهم يسكنون في شقق سكنية ، بينما الأسر التي يكون فيها حجم الأسرة ٧ أفراد فأكثر فغالبيتهم يسكنون في قصور وفلل.

الشكل (١.١٠): توزيع عدد الأسر (بالألف) حسب نوع الوحدة السكنية وحجم الأسرة، تعداد ٢٠١٥

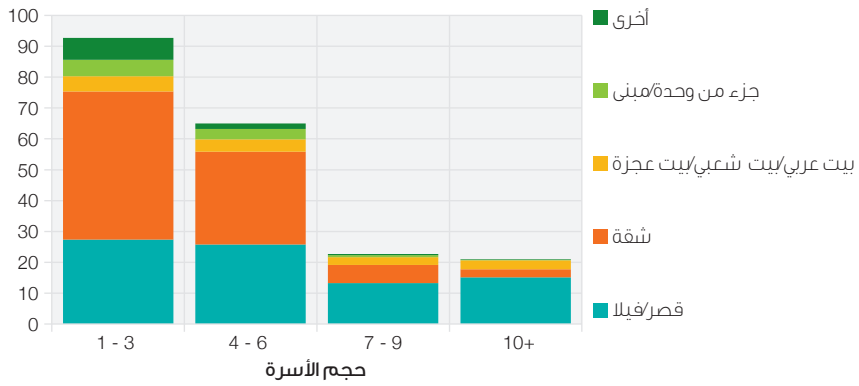

أما توزيع أفراد الأسر حسب الوحدات السكنية ، فإن الجدول ٩.١ يشير الى أن غالبية أفراد الأسر يعيشون في الوحدات السكنية قصور وفلل بنسبة ٥١.٧٪ ، تليها الشقق السكنية بنسبة ٣٢.٧٪ من إجمالي أفراد الأسر ، تليها بيت عربي وبيت شعبي وعجزة بنسبة ٩.٥٪ .

جدول (٩.١) : التوزيع النسبي (٪) لأفراد الأسر حسب نوع الوحدة السكنية خلال سنوات التعداد (١٩٨٦-٢٠١٥)

سنوات التعداد	نوع الوحدة السكنية						عدد
	قصر/فيلا	شقة	بيت عربي/ بيت شعبي/ بيت عجزة	جزء من وحدة/مبنى	أخرى	المجموع	
1986	23.9	18.2	47.1	-	10.8	**100.0**	277450
1997	30.6	20.0	40.2	-	9.2	**100.0**	400568
2004	32.5	22.1	34.6	-	10.8	**100.0**	544967
2010	42.3	24.3	22.8	5.5	5.2	**100.0**	779426
2015	51.7	32.7	9.5	3.5	2.6	**100.0**	955769
معدل النمو السنوي للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥)	8%	11%	-13%	%-5	%-9		-

(-) لا ينطبق

وبالمقارنة بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ نجد ارتفاعاً لعدد أفراد الأسر في الوحدات السكنية من قصور وفلل من ٣٣٠ ألفاً إلى ٤٩٣ ألفاً بمعدل نمو سنوي (٨٪) ، ثم أفراد الأسر الذين يسكنون في الشقق السكنية من ١٨٩ ألفاً إلى ٣١٣ ألفاً بمعدل نمو سنوي ١١٪ حيث كان نموه الأعلى من بين الوحدات السكنية الأخرى. فيما شهد انخفاضاً حاداً في عدد أفراد الأسر الذين يسكنون في بيوت شعبية وبيوت عربية وعجزة من ١٧٨ ألفاً إلى ٩١ ألفاً بمعدل نمو سنوي سالب قدره -١٣٪ وهو أكثر المعدلات انخفاضا لمعدل النمو حسب نوع الوحدة السكنية.

شكل (١١.١): التوزيع النسبي (٪) لأفراد الأسر حسب نوع الوحدة السكنية ، تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

التوزيع النسبي لافراد الأسر حسب نوع الوحدة السكنية، تعداد ٢٠١٥

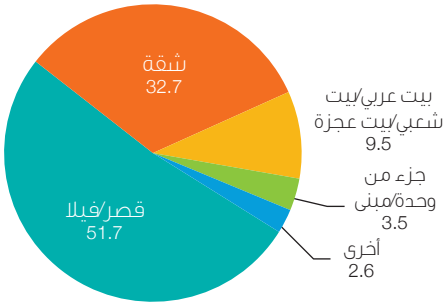

التوزيع النسبي لأفراد في الأسر حسب نوع الوحدة السكنية، تعداد ٢٠١٠ و ٢٠١٥

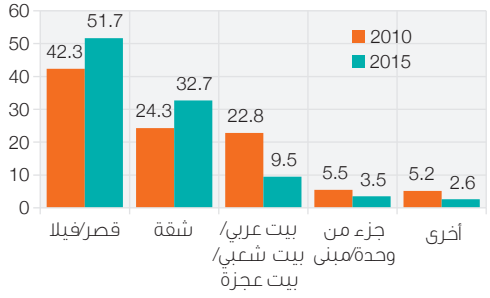

يلاحظ من الشكل ١٢-١، أن عدد أفراد الأسر البالغ عددهم ٧ أفراد فأكثر في الأسرة الواحدة غالبيتهم يسكنون في الوحدات السكنية قصور وفلل. بينما نجد أن غالبية أفراد الأسر البالغ عددهم أقل من ٧ أفراد في الأسرة الواحدة يسكنون في شقق سكنية.

شكل (١٢-١) : توزيع عدد أفراد الأسر (بالألف) حسب نوع الوحدة السكنية وحجم الأسرة، تعداد ٢٠١٥

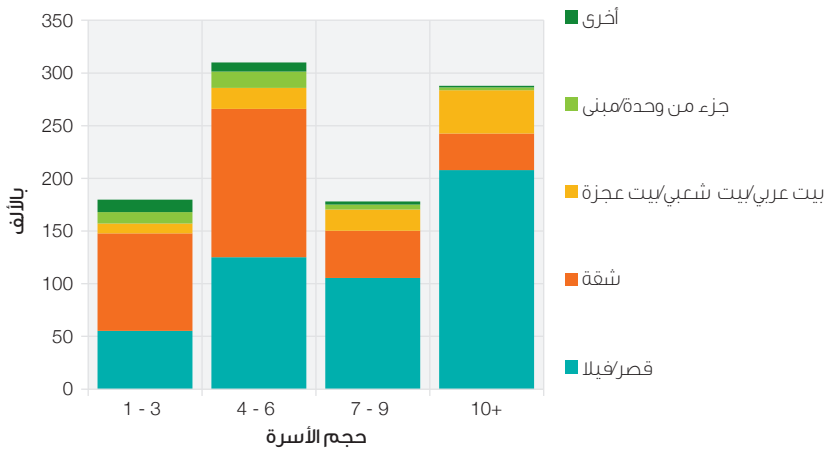

ولا شك أن الارتفاع المطرد لنسبة ساكني القصور والفلل من ٢٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥٢٪ عام ٢٠١٥ يعكس مستوى الطفرة الاقتصادية الكبيرة التي مرت بها قطر خلال العقدين الأخيرين وانعكاسها الإيجابي على سكان قطر المتمثل في مستوى رفاهية الأسر وأفرادها جعل غالبيتهم تسكن في المساكن الفاخرة.

٢،٣،٢ توزيع الأسر وأفرادها حسب نوع الوحدة السكنية والبلدية:

يشير جدول ١٢-١، التوزيع النسبي لأفراد الأسر حسب نوع الوحدة السكنية والبلدية في تعداد ٢٠١٥، أن غالبية أفراد الأسر الذين يعيشون في بلدية الدوحة يسكنون في شقق سكنية بنسبة ٥٣،٢٪ من إجمالي أفراد الأسر في بلدية الدوحة، وتجدر الإشارة إلى أن غالبية أفراد الأسر الذين يعيشون في كل من بلدية الريان والوكرة وأم صلال والخور والذخيرة والشمال والظعاين يعيشون في فلل وقصور من إجمالي أفراد الأسر في تلك البلديات بنسبة (٦٢،٢٪، ٤٩،٩٪، ٨٨،١٪، ٥٥،٧٪، ٤٩،٦٪، ٩١،٦٪) على التوالي، في حين يسكن غالبية أفراد الأسر في بلدية الشيحانية في الوحدات السكنية في بيوت عربية وبيوت شعبية وبيوت عجزة بنسبة ٤٢،٧٪ من إجمالي أفراد الأسر في تلك البلدية.

جدول (ا-١٠): التوزيع النسبي (٪) لأفراد الأسر حسب نوع الوحدة السكنية والبلدية، تعداد ٢٠١٥

البلدية	نوع الوحدة السكنية						عدد أفراد الاسر
	قصر/فيلا	شقة	بيت عربي/ بيت شعبي/ بيت عجزة	جزء من وحدة/مبنى	أخرى	المجموع	
الدوحة	35.1	53.2	5.6	3.6	2.5	**100.0**	375612
الريان	62.2	18.5	12.0	4.8	2.5	**100.0**	358419
الوكرة	49.9	40.8	5.9	1.6	1.8	**100.0**	79086
أم صلال	88.1	1.5	7.2	1.4	1.8	**100.0**	50469
الخور والذخيرة	55.7	24.7	13.2	1.5	4.9	**100.0**	33907
الشمال	49.6	0.4	40.1	4.8	5.1	**100.0**	4103
الظعاين	91.6	0.7	6.3	0.4	1.0	**100.0**	30063
الشيحانية	27.0	20.2	42.7	0.5	9.7	**100.0**	24110
المجموع	**51.7**	**32.7**	**9.5**	**3.5**	**2.6**	**100.0**	**955769**

شكل (ا-١٣): توزيع أفراد الأسر حسب نوع الوحدة السكنية والبلدية، تعداد ٢٠١٥

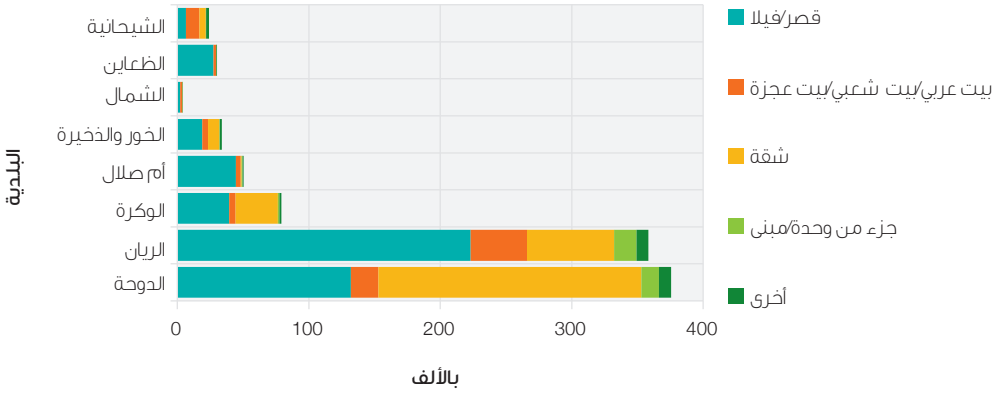

الخلاصة :

١. السكان :

بلغ العدد الإجمالي لسكان دولة قطر ٢،٤٠٤،٧٧٦ نسمة (١،٨١٦،٩٨١ ذكور ، مقابل ٥٨٧،٧٩٥ إناث) ، يوم ٢٠ أبريل عام ٢٠١٥ (الفترة المرجعية لإسناد التعداد)، بنسبة زيادة قدرها ٤١،٥٪ مقارنة مع عدد السكان ١٦٩٩٤٣٥ نسمة في تعداد السكان والمساكن والمنشآت عام ٢٠١٠، وبمعدل نمو سنوي قدره ٦،٩٪. وفيما يتعلق بتوزيع السكان حسب البلدية، تشير النتائج إلى أن حوالي خمسي السكان في بلدية الدوحة (٣٩،٨حوالي ٪) ، مقابل قرابة ربعهم في بلدية الريان (٢٥،٢٪)، وتأتي بلدية الوكرة في المرتبة الثالثة (١٢،٤٪)، تليها بلدية الخور والذخيرة (٨،٤)، وتحتل الشيحانية المرتبة الخامسة بالنسبة لعدد السكان (٧،٨٪)، وتتفاوت نسب باقي البلديات أم اصلال، الظعائن، و الشمال ٣،٨٪، ٢،٣٪، و٠،٤٪ على التوالي.

أما بالنسبة للتركيبة العمرية والنوعية، فقد بلغت نسبة الذكور ٧٥،٦٪ مقابل ٢٤،٤٪ للإناث ، وبلغت نسبة النوع ٣٠٩ ذكور لكل مئة أنثى. وتشير النتائج إلى أن أكثر من أربعة أخماس السكان (٨٥،٣٪) في الفئة العمرية (١٥ – ٦٤ سنة) التي تمثل القوى العاملة في المجتمع (من مشتغلين، ومتعطلين) أو خارج قوة العمل. أما الفئة العمرية (١- ١٤ سنة)، فإنها تمثل ١٢،٧٪ مع وجود تقارب بين فئتي الرضع الأقل من سنة، والمسنين ٦٥ سنة فأكثر (٠،٩٪ و ١،١٪ على التوالي).

٢. خصائص الأسر وأفرادها :

من خلال النتائج النهائية لعدد السكان تبين أن عدد الأسر التي تم حصرها هو ٢٠١٤٣٢ أسرة، وبلغ متوسط حجم الأسرة ٤،٧ أفراد. وبمقارنة متوسط حجم الأسرة مع سنوات التعداد نجد انخفاضاً عاماً في متوسط حجم الأسر، حيث كان معدل نمو سنوي سالباً (قدره -٢،٤٪) بين تعداد ٢٠١٠ و ٢٠١٥. أما بالنسبة لتوزيع الأسر حسب البلدية، فإن غالبية الأسر تسكن في بلدية الدوحة (بنسبة ٤٨٪ من إجمالي الأسر في قطر) ، تليها بلدية الريان حيث بلغت نسبة الأسر فيها ٣١،٢٪ من إجمالي الأسر . وتوجد أقل نسبة للأسر في بلدية الشمال، حيث بلغت نسبتها ٠،٤٪.

وفيما يتعلق بالوحدات السكنية، فإن غالبية الأسر تسكن في شقق سكنية (أي بنسبة ٤٢،٩٪ من إجمالي الأسر في قطر)، تليها الأسر التي تسكن في قصور وفلل بنسبة ٤٠،٥٪ من إجمالي الأسر ، يلي ذلك الأسر التي تسكن في بيوت عربية وشعبية وعجزة بنسبة ٧،٢٪ من إجمالي الأسر . كما أن غالبية أفراد الأسر يعيشون في الوحدات السكنية «قصور وفلل» بنسبة ٥١،٧٪ ، تليها «الشقق السكنية» بنسبة ٣٢،٧٪ من إجمالي أفراد الأسر، تليها «بيت عربي وبيت شعبي وعجزة» بنسبة ٩،٥٪ .

المباني

تعريف المباني :

تعرف المباني بأنها كل مشيد قائم بذاته ومثبت على الأرض أو علي الماء بصفة دائمة أو مؤقتة بصرف النظر عن الغرض من إنشائه ونوع استخدامه الحالي ، معد للسكن أو مزاولة أي نشاط من الأنشطة أو كليهما . وقد يكون المبنى مأهولا أو مستغلا لأحد الأغراض أو شاغراً غير مأهول.

١.٢ تطور المباني في دولة قطر خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥ :

يمثل تعداد المباني أحد الأضلاع الثلاثة للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٥ ، لذا سنلقي الضوء على أهم نتائجه حيث نجد أنه قد حدث تطور كبير في عدد المباني بدولة قطر خلال الآونة الأخيرة ، وتم رصد ذلك من واقع نتائج التعداد لعام ٢٠١٥ ومقارنة نتائجه مع نتائج تعداد ٢٠١٠ ، أي خلال الخمس سنوات الأخيرة ، على النحو التالي :

جدول (١.٢) : تطور عدد المباني حسب حالة المبنى بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

حالة المبنى/التعداد	2015	2010	نسبة الزيادة
مباني مكتملة/تحت الصيانة	168951	128074	31.9
مباني تحت التشييد	17835	18425	-3.2
مباني تحت الهدم	2023	2305	-12.2
المجموع	**188809**	**148804**	**26.9**

حالة المبنى هي المظهر الخارجي للمباني. ومن الممكن أن تكون (مكتملة ، أو تحت الصيانة ، أو تحت الإنشاء أو تحت الهدم – وننوه إلى أننا في هذا التحليل قد قمنا بدمج المباني المكتملة والمباني التي تحت الصيانة تحت مسمى المباني المكتملة) ، وبالرجوع إلى الجدول (١.٢) والأشكال (١ـ٢) و (٢ـ٢) ، نجد أن مجموع عدد المباني قد بلغ (١٨٨٨٠٩) مبنى في تعداد ٢٠١٥ ، أي أنه حدثت زيادة في عدد المباني بمقدار (٤٠٠٠٥) مبنى ، بنسبة زيادة قدرها (٢٦.٩٪) فيما بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

شكل (١.٢): التوزيع النسبي للمباني حسب حالة المبنى بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

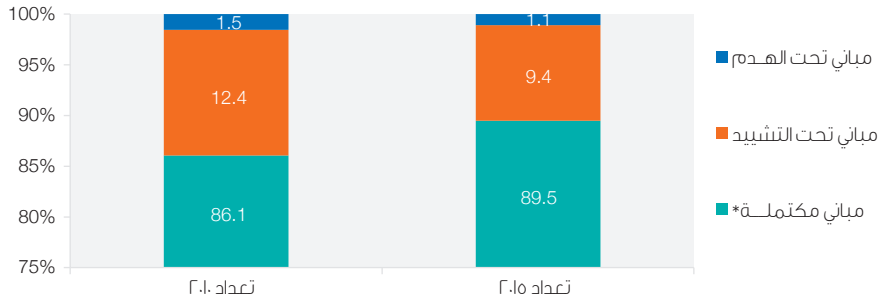

*المباني المكتملة تشمل (المباني المكتملة والتي تحت الصيانة)

المباني المكتملة تشمل (المباني المكتملة والتي تحت الصيانة)
وبتفصيل مجموع تلك المباني وتصنيفها إلى مبانٍ مكتملة (وتشمل المباني المكتملة والتي تحت الصيانة) ومبانٍ تحت التشييد ، ومبانٍ تحت الهدم) يتضح الآتي :

١. بلغ عدد المباني المكتملة (١٦٨٩٥١) مبنى ، بزيادة قدرها (٤٠٨٧٧) مبنى ، بنسبة زيادة قدرها (٣١,٩٪) ولا يفوتنا أن هذه الزيادة في عدد المباني المكتملة ، قد تم إنجازها خلال الخمس سنوات فيما بين عامي (٢٠١٠ – ٢٠١٥) ، وتبلغ نسبة المباني المكتملة (٨٩,٥٪) من مجموع عدد المباني في الدولة .

٢. بلغ عدد المباني تحت التشييد (١٧٨٣٥) مبنى في تعداد ٢٠١٥ ، وهي أقل مما كانت عليه في تعداد ٢٠١٠ بنقصان (٥٩٠) مبنى ، وبنسبة نقصان قدرها (– ٣,٢٪) مقارنة بتعداد ٢٠١٠ ، وتبلغ نسبة المباني تحت التشييد (٩,٤ ٪) مبني من مجموع عدد المباني في الدولة .

٣. بلغ عدد المباني تحت الهدم (٢٠٢٣) مبنى في تعداد ٢٠١٥ وهي أقل مما كانت عليه في تعداد ٢٠١٠ بنقصان (٢٨٢) مبنى ، وبنسبة نقصان قدرها (– ١٢,٢٪) مقارنة بتعداد ٢٠١٠ ، وتبلغ نسبة المباني تحت الهدم (١,١٪) من مجموع عدد المباني في الدولة .

ونلاحظ التناقص في عدد المباني تحت التشييد وكذلك تحت الهدم فيما بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ حيث بلغت نسبة النقصان (– ٣,٢٪) و (– ١٢,٢٪) على التوالي ، بينما كانت تلك النسبة فيما بين تعدادي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠ نسبة زيادة بلغت (١٤٤,٨٪) و (٢٤,٣٪) لكل من المباني تحت التشييد وتحت الهدم على التوالي . مما يدل على الاستقرار العمراني الذي وصلت إليه دولة قطر بعد الطفرة العمرانية التي شهدتها الدولة في الآونة الأخيرة .

٢-٢ توزيع المباني المكتملة حسب نوع المبنى :

تنقسم المباني من حيث نوع المبنى إلى مبنى سكني ومبنى سكني/تجاري ومبنى منشأة ، سوف نستعرض فيما يلي توزيع المباني المكتملة حسب نوع المبنى (مبنى سكني /مبنى سكني تجاري/مبنى منشأة) من واقع نتائج تعداد ٢٠١٥ ومقارنتها مع نتائج تعداد ٢٠١٠ كما في الجدول التالي :

جدول (٢-٢) تطور عدد المباني المكتملة حسب نوع المبنى في تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

نوع المبنى	سنوات التعداد		
	2015	2010	نسبة الزيادة
مبنى سكني	144247	112096	28.7
سكني/تجاري	2892	1547	86.9
مبنى منشأة	21812	14431	51.1
المجموع	**168951**	**128074**	**31.9**

وبتفصيل توزيع المباني المكتملة والتي بلغ عددها ١٦٨,٩٥١ مبنى في تعداد ٢٠١٥، يتضح الآتي :
يبلغ عدد المباني السكنية ١٤٤٢٤٧ مبنى، مثل : (قصر/فيلا، بيت عربي/شعبي/عجزة، مبنى إضافي، عمارة، منزل .....إلخ) بنسبة ٨٥,٤ ٪ من مجموع المباني المكتملة.
يبلغ عدد المباني السكنية/التجارية ٢٨٩٢ مبنى، مثل : (محلات تجارية/شقق، برج سكني/تجاري) بنسبة ١,٧ ٪ من مجموع المباني المكتملة .
يبلغ عدد مباني المنشآت ٢١٨١٢ مبنى، مثل : (مدرسة، مستشفى/مركز طبي، مسجد، نادي، بنك، فندق، متجر/سوق تجاري .....إلخ) بنسبة ١٢,٩ ٪ من مجموع المباني المكتملة .

شكل (٢-٢): التوزيع النسبي للمباني المكتملة حسب نوع المبنى في تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

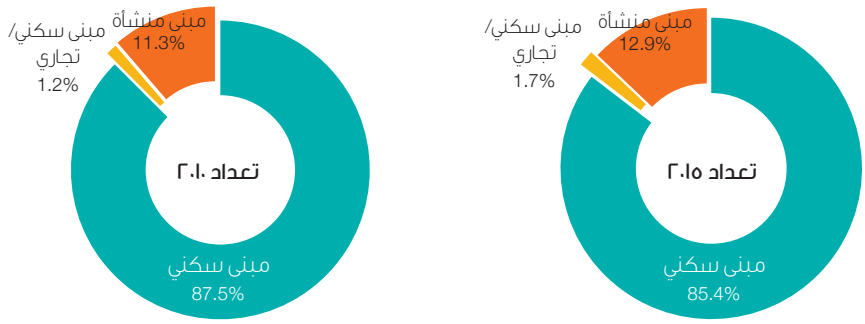

٢-٣ توزيع المباني المكتملة (السكنية و السكنية/التجارية) حسب البلديات:
يهمنا في هذه الدراسة، معرفة توزيع المباني المكتملة، لكل من المباني السكنية والمباني السكنية/التجارية، لعلاقتهما الوثيقة بتطور الإسكان في دولة قطر، وتوزيعاتها الجغرافية، لمعرفة مدى انتشارها حسب البلديات، من واقع بيانات تعداد ٢٠١٥ في الجدول التالي :

جدول (٢-٣) : المباني المكتملة (السكنية والسكنية/التجارية) حسب البلديات في تعداد ٢٠١٥

البلدية/المباني	المباني السكنية	٪	المباني السكنية/ التجارية	٪
الدوحة	46276	32.1	744	25.7
الريان	55156	38.2	1595	55.2
الوكرة	14912	10.3	186	6.4
أم صلال	8481	5.9	156	5.4
الخور والذخيرة	8206	5.7	77	2.7
الشمال	1210	0.8	6	0.2
الظعاين	6337	4.4	23	0.8
الشيحانية	3669	2.6	105	3.6
المجموع	**144247**	**100.0**	**2892**	**100.0**

شكل (٣.٢) التوزيع النسبي للمباني المكتملة (السكنية والسكنية/التجارية)
حسب البلديات في تعداد ٢٠١٥

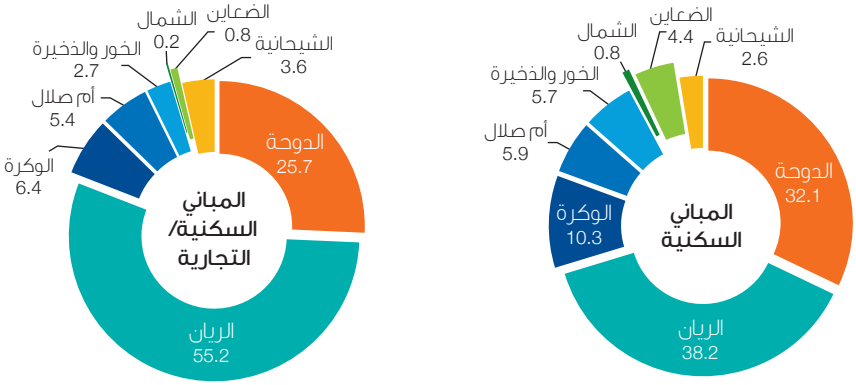

ومن جدول ٣.٢ السابق نجد الآتي :

١. نجد في بلدية الدوحة ، أن عدد المباني السكنية المكتملة ٤٦٢٧٦ ونسبتها ٣٢.١ ٪ من مجموع المباني السكنية ، بينما المباني السكنية/التجارية ٧٤٤ مبنى وبنسبة ٢٥.٧٪ من مجموع المباني السكنية التجارية .

٢. أما في بلدية الريان ، فإن عدد المباني السكنية المكتملة ٥٥١٥٦ بنسبة ٣٨.٢٪ من مجموع المباني السكنية ، بينما المباني السكنية/التجارية ١٥٩٥ وبنسبة ٥٥.٢٪ من مجموع المباني السكنية التجارية وهي أعلى نسبة من بين المباني السكنية وكذلك السكنية/التجارية .

٣. نجد في بلدية الوكرة ، أن عدد المباني السكنية المكتملة ١٤٩١٢ بنسبة ١٠.٣٪ من مجموع المباني السكنية، بينما نجد المباني السكنية/التجارية ١٨٦ وبنسبة ٦.٤٪ من مجموع المباني السكنية التجارية .

٤. نجد في بلدية أم صلال ، أن عدد المباني السكنية المكتملة ٨٤٨١ بنسبة ٥.٩٪ من مجموع المباني السكنية ، بينما المباني السكنية/التجارية ١٥٦ وبنسبة ٥.٤٪ من مجموع المباني السكنية التجارية .

٥. في بلدية الخور والذخيرة ، نجد أن عدد المباني السكنية المكتملة ٨٢٠٦ بنسبة ٥.٧٪ من مجموع المباني السكنية ، بينما نجد المباني السكنية/التجارية ٧٧ وبنسبة ٢.٧٪ من مجموع المباني السكنية التجارية .

٦. في بلدية الشمال ، نجد أن عدد المباني السكنية المكتملة ١٢١٠ بنسبة ٠.٨٪ من مجموع المباني السكنية ، بينما نجد المباني السكنية/التجارية ٦ وبنسبة ٠.٢٪ من مجموع المباني السكنية التجارية . وجدير بالذكر أنه لم يتم رصد أية مبانٍ سكنية/تجارية في هذه البلدية في تعداد ٢٠١٠.

٧. في بلدية الظعاين ، نجد أن عدد المباني السكنية المكتملة ٦٣٣٧ مبنى بنسبة ٤.٤٪ من مجموع المباني السكنية ، بينما نجد المباني السكنية/التجارية ٢٣ مبنى وبنسبة ٠.٨٪ من مجموع المباني السكنية التجارية . وجدير بالذكر أنه لم يتم رصد أية مبانٍ سكنية/تجارية في هذه البلدية في تعداد ٢٠١٠ . وهذا التطور

جدير بالاهتمام حيث يعكس مدى الاهتمام بجانب المباني السكنية/التجارية والذي تم رصده خلال الأعوام الخمسة الأخيرة بدءاً من عام ٢٠١٠.

٨. في بلدية الشيحانية، نجد أن عدد المباني السكنية المكتملة ٣٦٦٩ مبنى بنسبة ٢,٦٪ من مجموع المباني السكنية ، بينما نجد المباني السكنية/التجارية ١٠٥ مبانٍ وبنسبة ٣,٦٪ من مجموع المباني السكنية التجارية.

خريطة (٣) المباني المكتملة حسب نوع المبنى والبلدية في تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

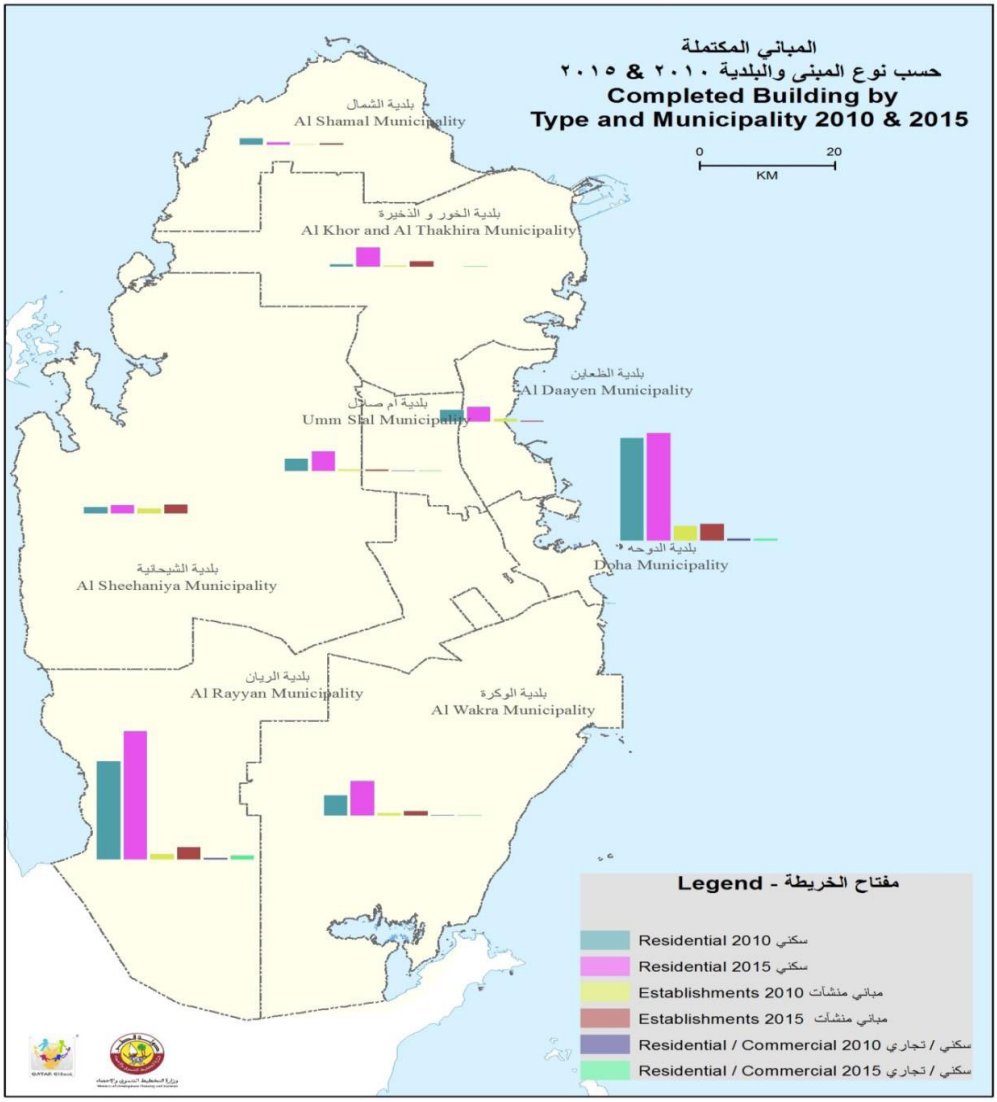

٤.٢ المباني السكنية المكتملة حسب الاتصال بشبكات المرافق العامة :

اتصال المبنى بشبكة الكهرباء:
يقصد به أن المبنى مرتبط بشبكة الكهرباء العمومية التي توفرها كهرماء للمستهلكين، ولا يتزود بالكهرباء عن طريق المولدات الخاصة أو غيرها من مصادر الطاقة.

اتصال المبنى بشبكة المياه:
يقصد به أن المبنى مرتبط بشبكة الماء العمومية التي توفرها كهرماء للمستهلكين، ولا يتزود بالماء عن طريق الصهاريج المتنقلة (التناكر) أو غيرها من المصادر.

اتصال المبنى بشبكة الصرف الصحي:
يقصد به أن المبنى مرتبط بشبكة الصرف الصحي العمومية التي توفرها البلدية للمستهلكين، ولا يتم نقل المخلفات بواسطة الصهاريج المتنقلة (التناكر) أو غيرها من الوسائل.

وفيما يلي المباني السكنية المكتملة حسب اتصالها بشبكات المرافق العامة متمثلة في الكهرباء والمياه و الصرف الصحي فيما بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥:

جدول (٤.٢) : توزيع المباني المكتملة حسب الاتصال بشبكة المرافق العامة بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

شبكات المرافق العامة	البيان	تعداد ٢٠١٠	النسبة	تعداد ٢٠١٥	النسبة
الكهرباء	متصل	111438	% 99.4	143802	% 99.7
	غير متصل	658	% 0.6	445	% 0.3
المياه	متصل	108266	% 96.6	143802	% 99.7
	غير متصل	3830	% 3.4	445	% 0.3
الصرف الصحي	متصل	89632	% 80.0	126549	% 87.7
	غير متصل	22464	% 20	17698	% 12.3
المجموع		**112096**	**% 100**	**144247**	**% 100**

وبالرجوع إلى الجدول (٤.٢) والشكل (٤.٢) نجد أن ١٤٣٨٠٢ من المباني السكنية المكتملة متصل بالكهرباء بنسبة ٩٩.٧٪ ، مقابل ٤٤٥ مبنى غير متصل بالكهرباء بنسبة ٠.٣٪ فقط من المباني السكنية المكتملة ، بينما نجد في تعداد ٢٠١٠ أن المباني السكنية المكتملة المتصلة بالكهرباء قد بلغت ١١١٤٣٨ مبنى بنسبة ٩٩.٤٪ من مجموع المباني السكنية المكتملة ، وعدد ٦٥٨ مبنى غير متصل بالكهرباء بنسبة ٠.٦٪ من مجموع المباني السكنية المكتملة .

كما نجد أن ١٤٣٨٠٢ من المباني السكنية المكتملة متصل بالمياه بنسبة ٩٩.٧٪ ، مقابل ٤٤٥ مبنى غير متصل بالمياه بنسبة ٠.٣٪ فقط من المباني السكنية المكتملة ، بينما نجد في تعداد ٢٠١٠ أن المباني السكنية المكتملة المتصلة بالمياه قد بلغت ١٠٨٢٦٦ مبنى بنسبة ٩٦.٦٪ من مجموع المباني السكنية المكتملة ، وعدد ٣٨٣٠ مبنى غير متصل بالمياه بنسبة ٣.٤٪ من مجموع المباني السكنية المكتملة، أي أن نسبة الاتصال بالمياه حققت زيادة كبيره في هذا الصدد.

و نجد أن ١٢٦٥٤٩ من المباني السكنية المكتملة متصل بالصرف الصحي بنسبة ٨٧.٧٪ من المباني السكنية المكتملة ، مقابل ١٧٦٩٨ مبنى غير متصل بالصرف الصحي بنسبة ١٢.٣٪ فقط من المباني السكنية المكتملة ، بينما كان عدد المباني السكنية المكتملة المتصلة بالصرف الصحي في تعداد ٢٠١٠ حوالي ٨٩٦٣٢ مبنى ، بنسبة ٨٠.٠٪ ، مقابل ٢٢٤٦٤ مبنى غير متصل بالصرف الصحي بنسبة ٢٠.٠٪ من المباني السكنية المكتملة ، أي أن نسبة الاتصال بالصرف الصحي حققت زيادة قدرها ٧.٨٪ .

شكل (٤.٢): المباني السكنية المكتملة حسب الاتصال بشبكات المرافق العامة بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

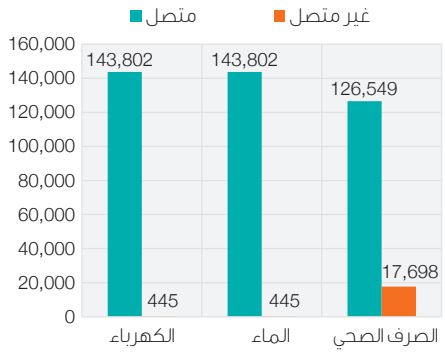

٢٠١٥

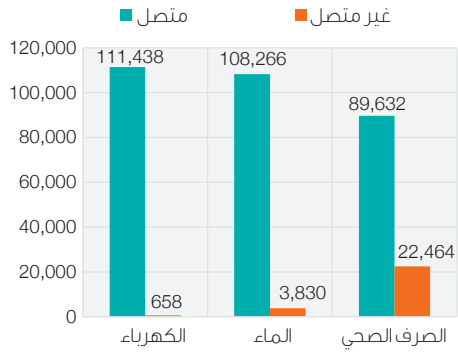

٢٠١٠

الخلاصة :

بلغ عدد المباني ١٨٨٨٠٩ مبنى في تعداد ٢٠١٥ ، بزيادة أكثر من ربع المباني (٢٦,٩٪) في تعداد ٢٠١٠. يوضح تصنيف تلك المباني (مباني مكتملة، أو تحت الصيانة، ومباني تحت التشييد ، ومباني تحت الهدم) النتائج التالية :

١. بلغ عدد المباني المكتملة (١٦٨٩٥١) مبنى حيث زاد عددها بنسبة ٣١,٩٪، خلال الخمس سنوات فيما بين عامي (٢٠١٠ – ٢٠١٥) ، وتبلغ نسبة المباني المكتملة ٨٩,٥٪ من مجموع عدد المباني في الدولة .

٢. بلغ عدد المباني تحت التشييد ١٧٨٣٥ مبنى في تعداد ٢٠١٥ ، وهي أقل مما كانت عليه في تعداد ٢٠١٠ بنسبة نقصان قدرها – ٣,٢٪ مقارنة بتعداد ٢٠١٠، وتبلغ نسبة المباني تحت التشييد ٩,٤ ٪ مبني من مجموع عدد المباني في الدولة .

٣. بلغ عدد المباني تحت الهدم ٢٠٢٣ مبنى في تعداد ٢٠١٥ وهي أقل مما كانت عليه في تعداد ٢٠١٠، وبنسبة نقصان قدرها – ١٢,٢٪ مقارنة بتعداد ٢٠١٠، وتبلغ نسبة المباني تحت الهدم ١,١٪ من مجموع عدد المباني في الدولة .

و بالنسبة لتوزيع المباني (السكنية و السكنية/التجارية) حسب البلدية، بغض النظر عن نوعية استخدامها، فإن غالبيتها (٣٨,٦٪) في بلدية الريان، تليها بلدية الدوحة (٣٢,٠٪)، ثم بلدية الوكرة (١٠,٣٪)، وبلدية أم صلال (٥,٩٪)، ثم الخور والذخيرة (٥,٦٪)، والظعاين (٤,٣٪) وتمثل باقي البلديات ما نسبته ٣,٤٪. وجميع المباني السكنية المكتملة متصلة بشبكة الماء والكهرباء تقريبا (٩٩,٧٪)، ونسبة ٨٧,٧٪ منها متصلة بشبكة الصرف الصحي.

ثالثاً:
الوحدات السكنية

تعريف الوحدة السكنية :
هي مبنى أو جزء من مبنى معد أصلاً لسكن أسرة واحدة ولها باب أو مدخل مستقل أو أكثر يوصل إلى الطريق العام دون المرور في وحدة سكنية أخرى مثل (القصر/فيلا/البيت العربي/البيت الشعبي/بيت العجزة/المبنى الإضافي/الشقة أو الحجرة المستقلة في عمارة).

يمثل تعداد المساكن – بما يتضمنه من مبانٍ ووحدات سكنية وغير سكنية – أحد الأضلاع الثلاثة للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ، و يتميزُ بالدقة والشمول في جميع أنحاء المجتمع ، وبما يوفره من بيانات تفصيلية وحديثة ، تهم الباحثين والدارسين وصناع القرار في الدولة ، مع إلقاء الضوء على المسائل السكانية ، وما يعتريها من مشكلات .

وسوف نتعرض في هذه الدراسة ، لتطور الإسكان (بما يعنيه من تطور عدد المباني ، وخصائصها ، ومكوناتها – بصفة خاصة – من وحدات سكنية) فيما بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ بغية توفير البيانات الدقيقة والحديثة ، اللازمة لنجاح السياسة السكانية ، في محور الإسكان والتي تهدف إلى : (حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود) ، والعمل على تغيير اتجاهات المواطنين نحو اختيار السكن المناسب ، وتشجيعهم على قبول الوحدات السكنية المتوسطة والصغيرة ، ووضع الحلول المناسبة لمشكلة المساكن القديمة والمتداعية ، وتوفير السكن المناسب للعمال الوافدين ، وبالأخص العزاب منهم ، وبناء مناطق سكنية لهم في أماكن متفرقة وبعيدة عن مناطق سكن العائلات ، والعمل على تحقيق وثيقة السياسة السكانية في الدولة ، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني ، ومتطلبات التنمية المستدامة ، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر ، ويرتقي بقدراتهم ويوسع خياراتهم ، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته .

وجديرُ بالذكر ، أنه رغم تطور الإسكان في دولة قطر ، إلا أن الزيادة في عدد السكان كانت أسرع بكثير ، لتلبية متطلبات خطط التنمية الطموحة في دولة قطر ، حيث زاد عددهم من ١,٦٩٩ ألف نسمة عام ٢٠١٠ بنسبة إلى ٢٤٠٥ ألف نسمة زيادة أكثر من خمسي السكان ٤١,٥ ٪ خلال خمس سنوات ، ولاشك أن المصدر الرئيسي للزيادة السكانية الكبيرة ترجع إلى العمالة الوافدة ، مما كان له أبلغ الأثر في ظهور مشكلة في الإسكان بدرجة ما ، ووجود بعض الصعوبات في توفير المساكن الملائمة لتلك الأعداد المتزايدة من السكان.

ويتناول هذا الفصل تطور أعداد وخصائص المباني ، وحالتها وأنواعها ، ومكوناتها من وحدات سكنية ، وكيفية إشغالها ..... الخ .

١.٣ تطور أعداد الوحدات السكنية حسب كيفية الإشغال:

وحتى تكتمل الصورة، لا يكفى دراسة تطور أعداد المباني السكنية المكتملة، بل يلزم الأمر دراسة تطور أعداد الوحدات السكنية ، في تلك المباني ، والمتاحة للأعداد المتزايدة من السكان وكيفية إشغالها ، وفيما يلى نتعرف على تطور أعداد الوحدات السكنية حسب كيفية الإشغال، فيما بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ على النحو التالي :

جدول (١.٣) : أعداد الوحدات السكنية حسب كيفية الإشغال في تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

كيفية الإشغال	سنوات التعداد			
	تعداد ٢٠١٥	تعداد ٢٠١٠	الزيادة/ النقصان	نسبة الزيادة/ النقصان
سكن أسرة معيشية/أو أسرة جماعية	199481	142047	57434	40.4
تجمع عمالي/مسكن عام	44901	65583	- 20682	31.5-
عمل/أو سكن وعمل	2009	3325	- 1316	- 39.6
مجموع (١)	**246391**	**210955**	**35436**	**16.8**
وحدات مغلقة	11419	18690	- 7271	- 38.9
وحدات خالية	56071	29421	26650	90.6
مجموع (٢)	**67490**	**48111**	**19379**	**40.3**
المجمـــــوع الكلـي	**313881**	**259066**	**54815**	**21.2**

يستنتج من جدول ١.٣ السابق حدوث زيادة معتبرة، في مجموع الوحدات السكنية خلال الفترة الزمنية نفسها (٢٠١٠ – ٢٠١٥) بمقدار ٥٤٨١٥ وحدة سكنية، بنسبة زيادة قدرها ٢١.٢ ٪ أي أن عدد الوحدات السكنية زاد بأكثر من الخُمس خلال الخمس سنوات موضع الدراسة، وبلغ مجموعها ٣١٣٨٨١ وحدة، ويستنتج من ذلك، ما يلي :

- أن نسبة الزيادة في عدد الوحدات السكنية (٢١.٢ ٪) أقل من نسبة الزيادة في عدد المباني السكنية المكتملة، التي تبلغ (٤٨.٨ ٪) وتزيد عليها أكثر من مرتين (٢.٢٧ مرة).
- أن الزيادة في عدد الوحدات السكنية ، ترجع إلى الزيادة في عدد العمارات السكنية ، التي تتصف بأن كل واحدة منها تشتمل على عدد كبير من تلك الوحدات، وهذا اتجاه إيجابي .
- لا يخفى على أحد أن زيادة إنشاء أبراج سكنية أو سكنية / تجارية ، قد ساهم بالطبع في زيادة الوحدات السكنية في الدولة ، واستغلالاً رأسياً لأراضي المباني بدرجة أكبر من المعتاد في بناء أي نوع من المباني الأخرى

٢.٣. الوحدات السكنية حسب كيفية الإشغال :

وبتفصيل اعداد الوحدات السكنية حسب كيفية الإشغال يتضح الآتي :

١. أن عدد الوحدات السكنية التي شغلت كسكن للتجمعات العمالية الصغيرة (التي يعيش فيها أقل من سبعة أفراد) وكذا التجمعات العمالية الكبيرة (التي يعيش فيها سبعة أفراد فأكثر) قد بلغ عددها ٤٤,٩٠١ وحدة ، بزيادة سالبة قدرها ٢٠,٦٨٢ وحدة سكنية ، من ضمنها ٣٤ مسكنا عاما ، وهذا البند حقق نسبة تراجع قدرها ٣١,٥ ٪ في عدد الوحدات السكنية التي تساهم في استيعاب الأعداد كبيرة من العمالة الوافدة للبلاد.

٢. بلغ عدد الوحدات السكنية التي استغلت كعمل أو سكن وعمل ٢,٠٠٩ وحدة ، بزيادة سالبة قدرها ١٣١٦ وحدة سكنية ، وهو ما يمثل نسبة تراجع قدرها ٣٩,٦ ٪ مقارنة مع عددها في تعداد ٢٠١٠ .

٣. بلغ عدد الوحدات السكنية المغلقة ١١,٤١٩ وحدة ، بزيادة قدرها ٧,٢٧١ وحدة سكنية ، بنسبة زيادة قدرها ٣٨,٩ ٪ مقارنة مع عددها في تعداد ٢٠١٠ .

٤. بلغ عدد الوحدات السكنية الخالية ٥٦,٠٧١ وحدة ، بزيادة قدرها ٢٦,٦٥٠ وحدة سكنية ، بنسبة زيادة قدرها ٩٠,٦ ٪ مقارنة مع عددها في تعداد ٢٠١٠ .

من البندين (٣ و ٤) السابقين ، نجد أن (مجموع الوحدات السكنية المغلقة + الخالية) في تعداد ٢٠١٥ يقدر بحوالي ٦٧,٤٩٠ وحدة ، تمثل نسبة ٢١,٥ ٪ من المجموع الكلى للوحدات السكنية في الدولة ، مقابل ٤٨,١١١ وحدة تمثل نسبة ١٨,٦ ٪ من المجموع الكلى للوحدات السكنية في تعداد ٢٠١٠ ، كما أن الزيادة في الوحدات السكنية المغلقة + الخالية ، يقدر بحوالي ١٩,٣٧٩ وحدة تمثل نسبة زيادة قدرها ٤٠,٣ ٪ فيما بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ .

وتعد نسبة المساكن الخالية (التي لم تتم حيازتها بعد) والمغلقة (التي تمت حيازتها) نسبة متوسطة في دولة قطر ، مقارنة بالدول العربية الأخرى .

شكل (١.٣): أعداد الوحدات السكنية حسب كيفية الإشغال في تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

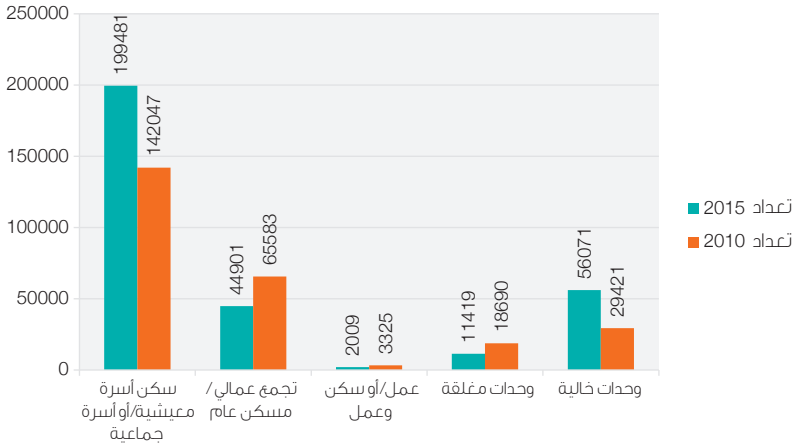

٣ـ٣ توزيع الوحدات السكنية (المشغولة ، والمغلقة ، والخالية) حسب البلديات:

إنه من الأهمية بمكان معرفة توزيع الوحدات السكنية (المشغولة ، والمغلقة ، والخالية) حسب البلديات، من واقع النتائج النهائية لتعداد ٢٠١٥، لتحليل بيانات إشغال تلك الوحدات بدرجة أكثر تفصيلاً، على النحو التالي:

جدول (٣ـ٢) : توزيع الوحدات المشغولة والمغلقة والخالية في تعداد ٢٠١٥

البلدية	الوحدات السكنية				
	مشغولة	مغلقة	خالية	المجموع	التوزيع النسبي(٪)
الدوحة	117746	3861	31690	**153297**	48.8
الريان	73829	2094	10723	**86646**	27.6
الوكرة	21419	3025	7290	**31734**	10.1
ام صلال	7927	200	1455	**9582**	3.1
الخور والذخيرة	9752	577	2691	**13020**	4.1
الشمال	1140	319	148	**1607**	0.5
الظعاين	5304	662	924	**6890**	2.2
الشيحانية	9274	681	1150	**11105**	3.5
مجموع	**246391**	**11419**	**56071**	**313881**	**100.0**

لن يقتصر الاستنتاج والتفصيل التالي على ما ورد في جدول (٣ـ ٢) السابق فقط ، بل سنتطرق إلى ما ورد عن توزيع المباني السكنية المكتملة ، حسب البلديات في تعداد ٢٠١٥ ، لمعرفة درجة الارتباط بين عدد تلك المباني ، والوحدات السكنية فيها ،على النحو التالي :

ا. في بلدية الدوحة (١٥٣,٢٩٣) وحدة سكنية ، تمثل نسبة (٤٨,٨ ٪) من مجموع الوحدات على مستوى الدولة ، رغم أن نسبة المباني السكنية المكتملة بها تبلغ (٣٢,٩ ٪) فقط ، ويرجع ذلك إلى وجود معظم العمارات السكنية فيها ، والتي تتميز بوجود أعداد كبيرة من الوحدات السكنية بكل منها ، بالإضافة إلى وجود الأبراج السكنية فيها ، والتي تتميز بوجود أعداد أكبر من الوحدات بكل منها ، أما عن الوحدات السكنية المغلقة والخالية في بلدية الدوحة فهي كالتالي :

- (٣,٨٦١) وحدة سكنية مغلقة ، تمثل نسبة (٣٣,٨ ٪) من مجموع الوحدات السكنية المغلقة في الدولة .
- (٣١,٦٩٠) وحدة سكنية خالية ، تمثل نسبة (٥٦,٥ ٪) من مجموع الوحدات السكنية الخالية في الدولة .

٢. في بلدية الريان (٨٦,٦٤٦) وحدة سكنية ، تمثل (٣٠,٠ ٪) من مجموع الوحدات على مستوى الدولة ، رغم أن نسبة المباني السكنية المكتملة بها كبيرة نسبياً ، وتبلغ (٣٦,٦ ٪) ، ويفسر ذلك : أن معظم أعداد المباني بها ، عبارة عن (قصور أو فلل) وكذلك (بيوت شعبية وعربية ، و منازل) وهى – إحصائياً – لا تتكون من وحدات سكنية متعددة ، أما عن الوحدات السكنية المغلقة والخالية في بلدية الريان فهي كالتالي :

- (٢,٠٩٤) وحدة سكنية مغلقة ، تمثل نسبة (١٨,٣ ٪) من مجموع الوحدات المغلقة في الدولة .
- (١,٠٧٢٣) وحدة سكنية خالية ، تمثل نسبة (١٩,١ ٪) من مجموع الوحدات السكنية الخالية في الدولة .

٣. في بلدية الوكرة (٣١,٧٣٤) وحدة سكنية ، تمثل (١٠,١ ٪) فقط من مجموع الوحدات على مستوى الدولة ، رغم أن نسبة المباني السكنية المكتملة بها (١٠,١ ٪) و نظراً لأن العدد الأكبر من مبانيها عبارة عن (فلل) يليها (بيوت شعبية ، وعربية) وكل منها عبارة عن وحدة سكنية واحدة ، أما عن الوحدات السكنية المغلقة والخالية في بلدية الوكرة فهي كالتالي :

- (٣,٠٢٥) وحدة سكنية مغلقة ، تمثل (٢٦,٥ ٪) من مجموع الوحدات المغلقة في الدولة .
- (٧,٢٩٠) وحدة سكنية خالية ، تمثل نسبة (١٣,٠ ٪) من مجموع الوحدات السكنية الخالية في الدولة .

٤. في بلدية أم صلال (٩,٥٨٢) وحدة سكنية ، تمثل (٣,١ ٪) فقط من مجموع الوحدات على مستوى الدولة ، رغم أن نسبة المباني السكنية المكتملة بها (٥,٥ ٪) نظراً لأن العدد الأكبر من مبانيها عبارة عن (فلل) وكذا (بيوت شعبية، وعربية) وكل منها عبارة عن وحدة سكنية واحدة ، كما هي الحال في بلدية الوكرة ، أما عن الوحدات السكنية المغلقة والخالية في بلدية أم صلال فهي كالتالي :

- (٢٠٠) وحدة سكنية مغلقة ، تمثل (١,٨ ٪) من مجموع الوحدات المغلقة على مستوى الدولة .
- (١,٤٥٥) وحدة سكنية خالية ، تمثل نسبة (٢,٦ ٪) من مجموع الوحدات السكنية الخالية في الدولة .

٥. في بلدية الخور والذخيرة (١٣,٠٢٠) وحدة سكنية ، تمثل (٤,١ ٪) من مجموع الوحدات على مستوى الدولة ، رغم أن نسبة المباني السكنية المكتملة بها (٦,٢ ٪) نظراً لأن معظم المباني فيها عبارة عن (فلل ، وبيوت شعبية) – وكما سبق ذكره فإن كل مبنى منها عبارة عن وحدة سكنية واحدة ، أما عن الوحدات السكنية المغلقة والخالية في بلدية الخور والذخيرة فهي كالتالي :

- (٥٧٧) وحدة سكنية مغلقة ، تمثل (٥،١ ٪) من مجموع الوحدات المغلقة على مستوى الدولة .

- (٢,٦٩١) وحدة سكنية خالية ، تمثل نسبة (٤،٨ ٪) من مجموع الوحدات السكنية الخالية في الدولة .

٦. في بلدية مدينة الشمال (١,٦٠٧) وحدة سكنية ، تمثل (٠،٥ ٪) فقط من مجموع الوحدات على مستوى الدولة ، كما أن نسبة المباني السكنية المكتملة تمثل (١،١ ٪) ومعظم المباني فيها عبارة عن (بيوت شعبية ، وفلل) ، أما عن الوحدات السكنية المغلقة والخالية في بلدية مدينة الشمال فهي كالتالي :

- (٣١٩) وحدة سكنية مغلقة تمثل نسبة (٢،٨ ٪) من مجموع الوحدات المغلقة على مستوى الدولة .

- (١٤٨) وحدة سكنية خالية تمثل نسبة (٠،٣ ٪) من مجموع الوحدات السكنية الخالية في الدولة .

٧. في بلدية الظعاين (٦,٨٩٠) وحدة سكنية ، تمثل (٢،٢ ٪) من مجموع الوحدات السكنية على مستوى الدولة ، في حين أن نسبة المباني السكنية المكتملة فيها تمثل (٤،٠ ٪) ، نظراً لأن معظم تلك المباني عبارة عن (فلل) يليها في العدد (بيوت شعبية) وكل منها عبارة عن وحدة سكنية واحدة ، أما عن الوحدات السكنية المغلقة والخالية في بلدية الظعاين فهي كالتالي :

- (٦٦٢) وحدة سكنية مغلقة ، تمثل نسبة (٥،٨ ٪) من مجموع الوحدات المغلقة على مستوى الدولة .

- (٩٢٤) وحدة سكنية خالية تمثل نسبة (١،٦ ٪) من مجموع الوحدات السكنية الخالية في الدولة .

٨. وأخيراً نجد في بلدية الشيحانية ، (١١,١٠٥) وحدة سكنية ، تمثل (٣،٥ ٪) من مجموع الوحدات السكنية على مستوى الدولة ، في حين أن نسبة المباني السكنية المكتملة فيها تمثل (٤،٥ ٪) ، نظراً لأن معظم تلك المباني عبارة عن (فلل) يليها في العدد (بيوت شعبية) وكل منها عبارة عن وحدة سكنية واحدة ، أما عن الوحدات السكنية المغلقة والخالية في بلدية الظعاين فهي كالتالي :

- (٦٨١) وحدة سكنية مغلقة ، تمثل نسبة (٦،٠ ٪) من مجموع الوحدات المغلقة على مستوى الدولة .

- (١,١٥٠) وحدة سكنية خالية تمثل نسبة (٢،١ ٪) من مجموع الوحدات السكنية الخالية في الدولة .

شكل (٣-٢): التوزيع النسبي (٪) الوحدات المشغولة والمغلقة والخالية
حسب البلديات في تعداد ٢٠١٥

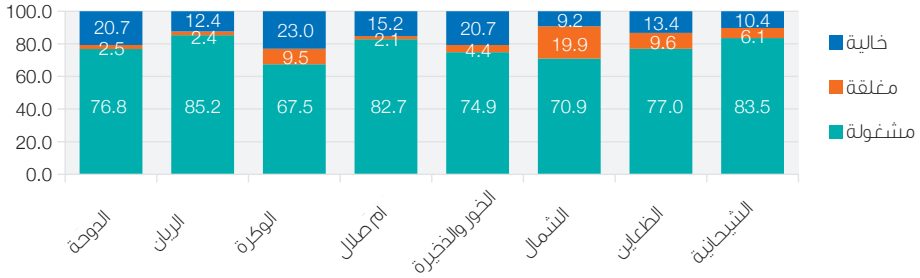

الخلاصة :

بلغ عدد المباني المكتملة (أو تحت الصيانة) ١٦٨٩٥١ مبنى في تعداد ٢٠١٥، وبلغ مجموع عدد الوحدات السكنية ٣١٣٨٨١ وحدة، مقسمة إلى :

١. وحدات سكنية مشغولة، وعددها ٢٤٦,٣٩١ وحدة، بنسبة ٧٨,٥ ٪.
٢. وحدات سكنية مغلقة، وعددها ١١,٤١٩ وحدة، بنسبة ٣,٦ ٪.
٣. وحدات سكنية خالية، وعددها ٥٦,٠٧١ وحدة، بنسبة ١٧,٩ ٪.

وعلى مستوى البلدية، بغض النظر عن نوعية الوحدة السكنية، فإن غالبيتها (٤٨,٨٪) في بلدية الدوحة، تليها بلدية الريان (٢٧,٦٪)، ثم بلدية الوكرة (١١,١٪)، وتتفاوت باقي البلديات من ٤,١٪ في الخور والذخيرة إلى ٠,٥٪ في بلدية الشمال.

المنشآت

تعريف المنشأة :

تعرف المنشأة على أنها كل مكان ثابت يزاول فيه نشاط اقتصادي لإنتاج سلعة، أو لتقديم خدمة، ومالكها قد يكون شخصاً طبيعياً أو معنوياً.

ويعتبر تعداد المنشآت ، أحد أضلاع مثلث التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ، والذى يهدف إلى حصر جميع المنشآت الاقتصادية ، حسب التقسيمات الإدارية في الدولة، والتعرف على خصائصها الأساسية كالأنشطة الاقتصادية التي تزاولها ، ونوع القطاعات التي تتبعها ، والكيان القانوني لها وجنسية مالكها ، وعدد المشتغلين في المنشآت العاملة .

و بمقارنة نتائج تعداد المنشآت ٢٠١٥ مع نتائج تعدادات ٢٠١٠ و ٢٠٠٤ نلاحظ ارتفاعاً كبيراً في كلّ من المنشآت والمشتغلين والتي تتضح فيما يلى :

- في تعداد ٢٠٠٤ بلغ إجمالي عدد المنشآت ٣٢,٨١٩ منشأة وعدد المنشآت العاملة منها ٢٧,٠١٥ منشأة .
- في تعداد ٢٠١٠ بلغ إجمالي عدد المنشآت ٤١,٣٣٨ منشأة وعدد المنشآت العاملة منها ٣٣,١٧٢ منشأة .
- في تعداد ٢٠١٥ بلغ إجمالي عدد المنشآت ٥٦,٧٧٥ منشأة وعدد المنشآت العاملة منها ٤٦,٦٥٩ منشأة .

وهذا يعني أن عدد المنشآت العاملة سنة ٢٠١٥ زاد بنسبة ٤٠.٧٪ مقارنة بسنة ٢٠١٠ وبنسبة ٧٢.٧٪ مقارنة بسنة ٢٠٠٤.

وقد تم رصد أعداد المشتغلين ، في (منشآت الأعمال) التي تمثل كل القطاعات الاقتصادية الآتية (خاص ، مختلط ، مؤسسة / شركة حكومية ، غير ربحي) مع استثناء المنشآت في قطاعي الإدارة الحكومية والدبلوماسي والدولي والتي سوف يتم عرضها في نهاية هذه الدراسة.

١.٤. تطور عدد المنشآت العاملة حسب القطاع الاقتصادي:

جدول (١.٤): عدد المنشآت العاملة حسب القطاع الاقتصادي في تعدادات ٢٠٠٤ و٢٠١٠و٢٠١٥

التعداد	القطاع			
	إدارة حكومية	دبلوماسي/دولي	منشآت أعمال	المجموع
2004	2,030	65	24,920	**27,015**
2010	2,206	85	30,881	**33,172**
2015	2,112	108	44,439	**46,659**
نسبة الزيادة خلال الفترة	4.0	66.2	78.3	**72.7**
نسبة الزيادة السنوية	0.4	4.7	5.4	**5.1**

شكل (١.٤): عدد المنشآت العاملة حسب القطاع الاقتصادي في تعدادات ٢٠٠٤ و٢٠١٠و٢٠١٥

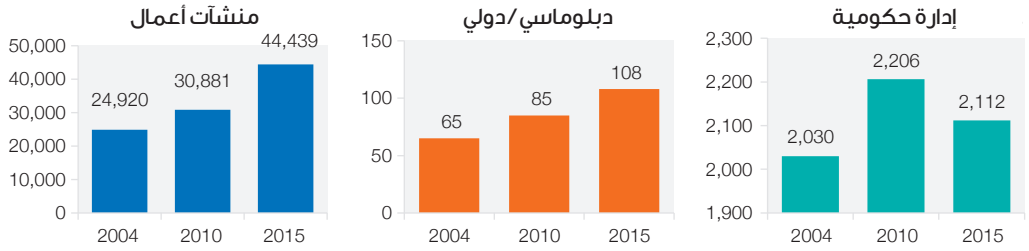

شهد قطاع منشآت الأعمال زيادة في عدد المنشآت بلغت نسبتها ٢٣,٩٪ خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠ وشهدت ايضا زيادة ملحوظة بلغت نسبتها٤٣,٩٪خلال الفترة من ٢٠١٠الى ٢٠١٥، في حين أن قطاع الإدارات الحكومية شهد تراجعا في عدد المنشآت خلال الفترة الزمنية نفسها بنسبة قدرها ٤,٢٪ كما بلغت نسبة زيادة القطاع الدبلوماسي خلال الفترة نفسها ٢٧٪ .

٤.٢. توزيع أعداد منشآت الأعمال حسب الملكية :

شهد القطاعان الخاص والمختلط زيادات ملحوظة في أعداد منشآت الأعمال بلغت نسبتها في القطاع الخاص ٥,٤ ٪ , اما في القطاع المختلط فقد بلغت نسبتها ٨,٢ ٪ سنويا خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٥, إلا أن قطاع المؤسسات والشركات الحكومية شهد تراجعا كبيرا خلال ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥.

جدول (٤.٢): منشآت الأعمال حسب قطاع الملكية في تعدادات ٢٠٠٤ و٢٠١٠و٢٠١٥

التعداد/قطاع الملكية	خاص	مختلط	مؤسسة /شركة حكومية	غير ربحي	المجموع
2004	24,682	106	132	-	**24,920**
2010	30,284	220	289	88	**30,881**
2015	43,971	251	137	80	**44,439**
نسبة الزيادة خلال الفترة	78.2	136.8	3.8	N.A.	**78.3**
نسبة الزيادة السنوية	5.4	8.2	0.3	N.A.	**5.4**

شكل (٤.٢): عدد منشآت الأعمال حسب قطاع الملكية في تعدادات ٢٠٠٤ و٢٠١٠ و٢٠١٥

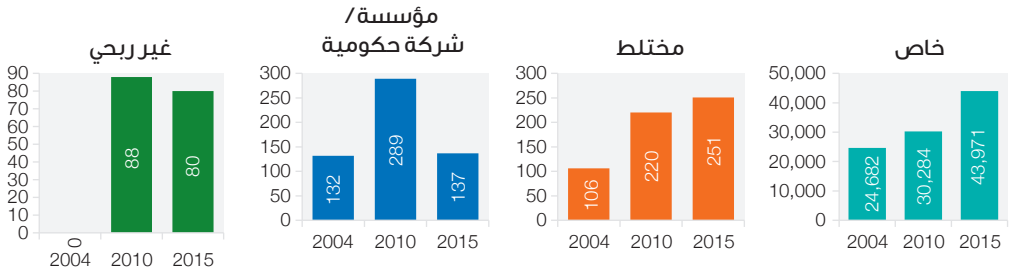

٤.٣. تطور أعداد المشتغلين:

حدثت طفرة كبيرة في أعداد المشتغلين في منشآت الأعمال، بين تعدادي المنشآت لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، ويعود ذلك لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية الطموحة لدولة قطر. جدول (٤.٣) يوضح تطور أعداد المشتغلين، خلال السنوات الأخيرة في منشآت الأعمال.

جدول (٤.٣): تطور أعداد منشآت الأعمال والمشتغلين فيها بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

التعداد/نسبة الزيادة	عدد منشآت الأعمال	عدد المشتغلين
2015	44439	1233110
2010	30881	1037787
الزيادة	13558	195323
نسبة الزيادة خلال الفترة	43.9 %	18.8 %
معدل الزيادة السنوي	7.6	3.5

بلغت نسبة زيادة عدد منشآت الأعمال في تعداد ٢٠١٥ زيادة قدرها ٤٤ ٪ مقارنة بتعداد ٢٠١٠، كما حدث ذلك أيضا في عدد المشتغلين خلال الفترة نفسها الزمنية بنسبة زيادة قدرها ١٩٪.

شكل (٤.٣): تطور أعداد منشآت الأعمال، والمشتغلين فيها بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

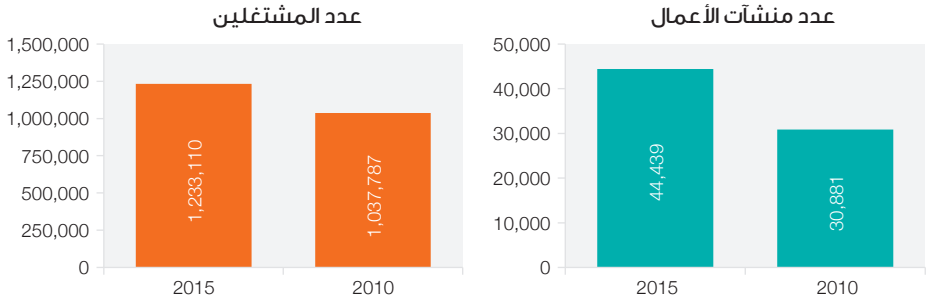

٤.٤. منشآت الأعمال حسب فئات أعداد المشتغلين فيها:

تم رصد أعداد المشتغلين في منشآت الأعمال ، وبالتالي جرى توزيع المنشآت حسب فئات أعداد المشتغلين فيها ، ومدى التطور الذى تحقق خلال السنوات الخمس لكل فئة من المنشآت :

٤.٤.١ توزيع منشآت الأعمال حسب فئات عدد المشتغلين :

جدول (٤.٤) توزيع المنشآت حسب فئات عدد المشتغلين فيها بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

فئات عدد المشتغلين / البيان	عدد المنشآت ٢٠١٠	عدد المنشآت ٢٠١٥	معدل التغير ٪ خلال الفترة
1 - 4	15,210	21,675	42.5
5 - 9	6,403	9,751	52.3
10 - 49	6,603	10,006	51.5
50 - 99	1,018	1,515	48.8
100 +	1,647	1,492	9.4-
المجموع	**30,881**	**44,439**	**43.9**

وتشير البيانات أعلاه إلى أن كافة فئات منشآت الأعمال الموزعة وفقا لفئات أعداد المشتغلين فيها قد شهدت زيادات ملحوظة خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ باستثناء الفئة الأخيرة أي تلك المنشآت التي يعمل فيها ١٠٠ مشتغل فأكثر.

شكل (٤.٤): توزيع منشآت الأعمال حسب فئات عدد المشتغلين فيها بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

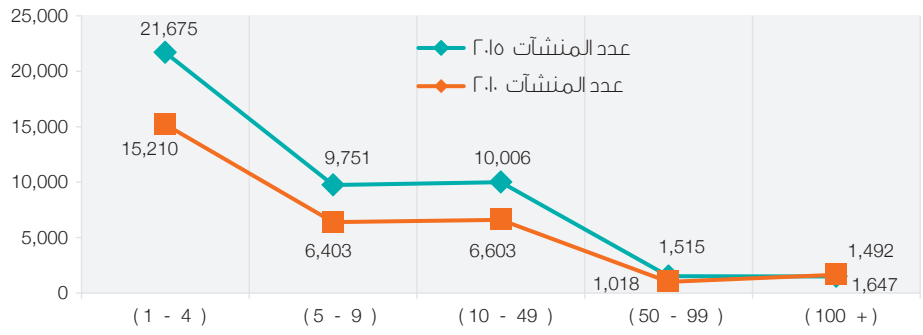

٤.٤.٢ توزيع المشتغلين حسب فئات عدد المشتغلين :

تعمل أعداد كبيرة من المشتغلين في منشآت الأعمال ، الكثيفة العمالة (التي يعمل فيها ١٠٠ مشتغل فأكثر) ففي تعداد ٢٠١٠ نجد أن عدد المشتغلين في هذه الفئة يبلغ ٧٥٩,٢٤١ مشتغلاً وزاد عددهم إلى ٨١٤,٧٩٣ مشتغلاً في تعداد ٢٠١٥ بزيادة قدرها ٥٥,٥٥٢ مشتغلاً ، بنسبة زيادة قدرها ٧.٣٪ كما وضح أن نسبة المشتغلين في تلك المنشآت الكثيفة العمالة التي يعمل فيها (١٠٠ مشتغل فأكثر) ، عالية جداً وتقدر بحوالي ٧٣,٢٪ في تعداد ٢٠١٠ من مجموع عدد المشتغلين ، إلا أنها انخفضت إلى ٦٦,١٪ في تعداد ٢٠١٥ كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول (٤.٥) : توزيع عدد المشتغلين حسب فئات عدد المشتغلين بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

فئات عدد المشتغلين / البيان	عدد المشتغلين ٢٠١٠	عدد المشتغلين ٢٠١٥	معدل التغير ٪ خلال الفترة
1 - 4	36,270	49,576	36.7
5 - 9	41,287	63,385	53.5
10 - 49	130,164	203,548	56.3
50 - 99	70,825	101,808	43.7
100 +	759,241	814,793	7.3
المجموع	**1,037,787**	**1,233,110**	**18.8**

كما زاد عدد المشتغلين في (باقي فئات عدد المشتغلين) في منشآت الأعمال ، فيما بين تعدادي ٢٠١٠ و٢٠١٥ و الموضحة في البيانات السابقة ، على النحو التالي :

١. في الفئة (١- ٤) زادت نسبة عدد المشتغلين من ٣,٥٪ إلى ٤,٠٪.
٢. في الفئة (٥ – ٩) زادت نسبة عدد المشتغلين من ٤,٠٪ إلى ٥,١٪.
٣. في الفئة (١٠ – ٤٩) زادت نسبة عدد المشتغلين من ١٢,٥٪إلى ١٦,٥٪.
٤. في الفئة (٥٠ – ٩٩) زادت نسبة عدد المشتغلين من ٦,٨٪إلى ٨,٣٪.

شكل (٤.٥): توزيع عدد المشتغلين حسب فئات عدد المشتغلين بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

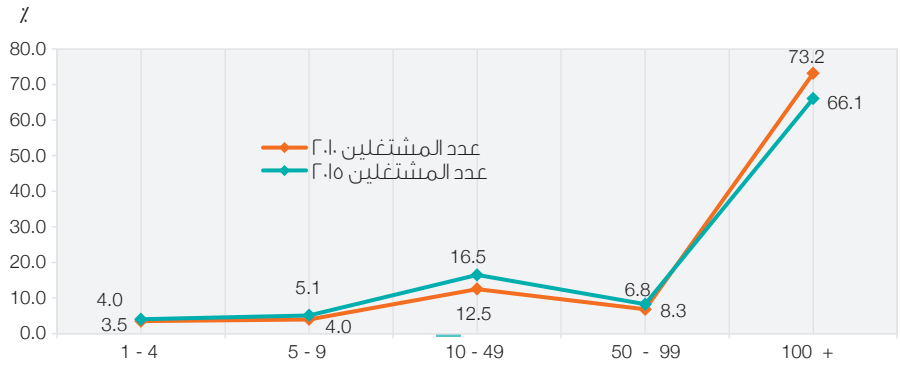

٤.٥. تطور أعداد المشتغلين في منشآت الأعمال حسب الجنس:

تطور هيكل المشتغلين (القطريين ، وغير القطريين) في البنيان الاقتصادي للدولة وفقاً للجنس ، حيث أن البيانات التالية توضح لنا نسبة تطور أعداد المشتغلين في منشآت الأعمال ، حسب الجنس ، فيما بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥:

جدول (٦.٤): تطور أعداد المشتغلين في منشآت الأعمال حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

التعداد / الجنس	ذكور	إناث	المجموع
2015	1,160,774	72,336	**1,233,110**
2010	987,292	50,495	**1,037,787**
الزيادة	173,482	21,841	**195,323**
نسبة الزيادة خلال الفترة	17.6%	43.3%	**18.8%**
معدل الزيادة السنوي	3.3 %	7.5 %	**3.5 %**

يستنتج من البيانات السابقة ما يلي :

١. زيادة في أعداد المشتغلين في منشآت الأعمال ، تقدر بحوالي ١٩٥،٣٢٣ مشتغلاً فيما بين تعدادي ٢٠١٠ , ٢٠١٥ بنسبة زيادة قدرها ١٨،٨٪ .
٢. بلغت الزيادة في عدد الذكور حوالي ١٧٣،٤٨٢ مشتغلاً ، وهى تمثل معظم الزيادة في عدد المشتغلين .
٣. بلغت الزيادة في عدد الإناث حوالي ٢١،٤٨١ مشتغلة فقط خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، أي نسبة زيادة قدرها ٤٣،٣٪ .

شكل (٦.٤): أعداد المشتغلين في منشآت الأعمال حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

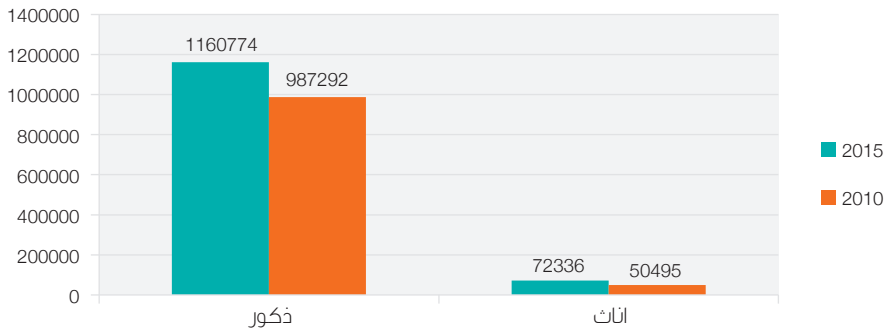

٦.٤. تطور أعداد المشتغلين في منشآت الأعمال حسب الجنس والجنسية:

الجدول التالي يوضح تطور أعداد المشتغلين في منشآت الأعمال حسب الجنسية (القطريين، وغير القطريين) خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥:

جدول (٧.٤): تطور أعداد المشتغلين حسب الجنسية بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

التعداد/الجنسية	قطريون	غير قطريين	المجموع
2015	21,592	1,211,518	**1,233,110**
2010	19,372	1,018,415	**1,037,787**
الزيادة	2,220	193,083	**195,323**
نسبة الزيادة خلال الفترة	11.5%	19.0%	**18.8%**
معدل الزيادة السنوي	2.2 %	3.5 %	**3.5 %**

شكل (٧.٤): نسبة ومعدل الزيادة لأعداد المشتغلين حسب الجنسية بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

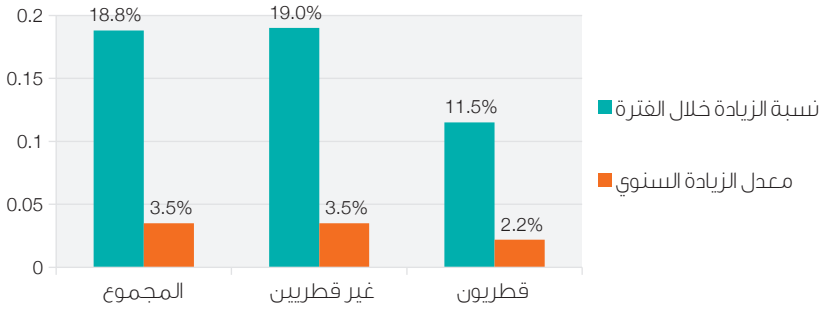

وفيما يلي نستعرض تطور أعداد كل من القطريين، وغير القطريين حسب الجنس، في منشآت الأعمال، حتى يتسنى لنا إلقاء مزيدٍ من الضوء على هيكل المشتغلين، وتطورهم فيما بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ لكلٍ من الذكور والإناث:

١.٦.٤ تطور أعداد المشتغلين القطريين حسب النوع بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥:

حيث نجد أن عدد المشتغلين القطريين في منشآت الأعمال، زاد خلال خمس سنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ بمقدار ٢,٢٢٠ مشتغلاً فقط بنسبة زيادة قدرها ١١,٥٪، وفي أعداد المشتغلين القطريين حسب النوع نجد أن الزيادة في عدد الذكور القطريين المشتغلين في منشآت الأعمال، خلال الفترة نفسها بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ تبلغ ٢,٣٣٨ مشتغلاً، بنسبة زيادة قدرها ١٧,٢٪، بينما كان هناك انخفاض في عدد الإناث القطريات المشتغلات في منشآت الأعمال، خلال الفترة نفسها بلغ ١١٨ مشتغلة، بنسبة قدرها - ٢,٠٪.

جدول (٨.٤): تطور أعداد المشتغلين القطريين في منشآت الأعمال حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

التعداد/الجنس	ذكور	إناث	المجموع
2015	15,907	5,685	**21,592**
2010	13,569	5,803	**19,372**
الزيادة	2,338	-118	**2,220**
نسبة الزيادة خلال الفترة	17.2%	-2.0%	**11.5%**
معدل الزيادة السنوي	3.2%	-0.4%	**2.2%**

وتشير نتائج تعداد ٢٠١٥ للمنشآت إلى أن مشاركة الذكور القطريين تبلغ حوالي ثلاثة أضعاف مشاركة القطريات الإناث في العمالة القطرية المستخدمة في منشآت الأعمال ، كما يتضح من خلال البيانات أعلاه أن القطاع الحكومي (الادارة العامة)لاتزال تجتذب الغالبية العظمى من العمالة الوطنية (القطريون والقطريات) المتوفرة في سوق العمل حيث أن قطاع منشآت الأعمال لم يجتذب سوى ٢,٢٢٠ فرد من العمالة الوطنية خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥.

شكل (٨.٤): التوزيع النسبي لأعداد المشتغلين القطريين في منشآت الأعمال حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

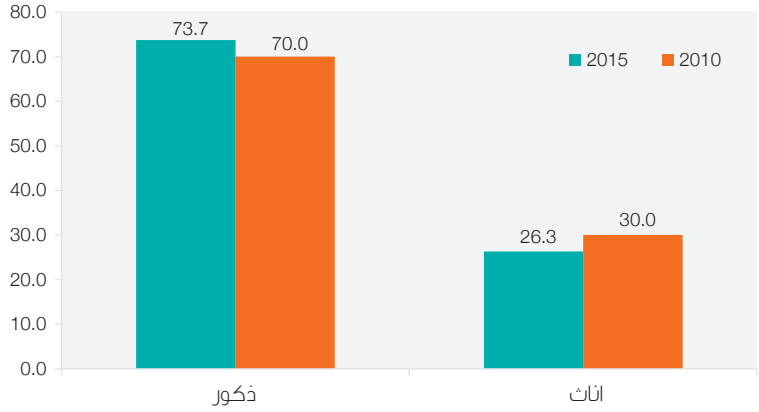

٤.٦.٢ تطور أعداد المشتغلين غير القطريين حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥:

جدول (٤.٩): تطور أعداد المشتغلين غير القطريين في منشآت الأعمال حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

التعداد/الجنس	ذكور	إناث	المجموع
2015	1,144,867	66,651	**1,211,518**
2010	973,723	44,692	**1,018,415**
الزيادة	171,144	21,959	**193,103**
نسبة الزيادة خلال الفترة	17.6%	49.1%	**19.0%**
معدل الزيادة السنوي	3.3%	8.3%	**3.5%**

ونستنتج من الجدول السابق أن عدد المشتغلين غير القطريين في منشآت الأعمال قد زاد خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ بمقدار ١٩٣,١٠٣ مشتغلاً بنسبة زيادة ١٩,٠٪ . وفي أعداد المشتغلين غير القطريين حسب النوع نجد أن الزيادة في عدد الذكور غير القطريين المشتغلين في منشآت الأعمال ، خلال الفترة الزمنية نفسها ، بلغت ١٧١,١٤٤ مشتغلاً بنسبة زيادة قدرها ١٧,٦٪ بينما بلغت الزيادة في عدد الإناث غير القطريات المشتغلات في منشآت الأعمال ، خلال الفترة نفسها ٢١,٩٥٩ مشتغلة ، بنسبة زيادة قدرها ٤٩,١٪ .

وتمثل نسبة الذكور غير القطريين المشتغلين في منشآت الأعمال ٩٤,٥٪ من مجموع المشتغلين غير القطريين ، في حين تمثل نسبة الإناث غير القطريات المشتغلات في منشآت الأعمال ٥,٥٪ المتبقية من مجموع المشتغلين غير القطريين. ويدل ذلك على المشاركة المحدودة للإناث غير القطريات المشتغلات ، مقارنة بالذكور غير القطريين المشتغلين في منشآت الأعمال .

شكل (٤.٩): التوزيع النسبي للمشتغلين غير القطريين في منشآت الأعمال حسب الجنس بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥

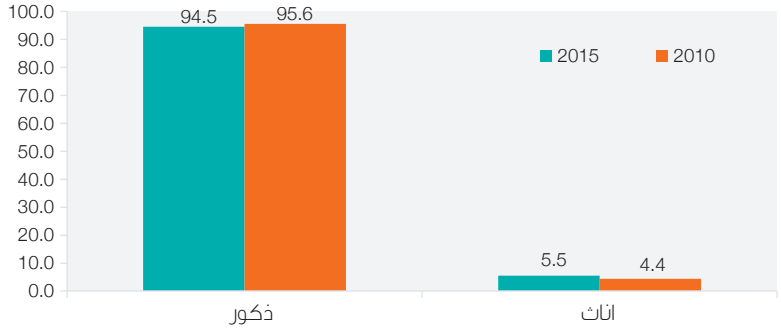

٤.٧. أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها المشتغلون في منشآت الأعمال

٤.٧.١ أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها القطريون:

نستعرض فيما يلي أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها القطريون ، وفقاً لعددهم موزعين حسب الجنس ، من واقع تعداد ٢٠١٥ كما يلي :

جدول (٤.١٠): أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها القطريون وفقا لتعداد ٢٠١٥

	النشاط الاقتصادي / الجنس	ذكور	إناث	المجموع	النسبة ٪
A	التعدين واستغلال المحاجر	5,404	1,165	**6,569**	30.4
B	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	1,778	2,331	**4,109**	6.3
C	الصناعة التحويلية	2,360	242	**2.602**	12.0
D	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	1,259	320	**1,579**	19.0
E	النقل والتخزين	1133	237	**1,370**	5.1
F	المعلومات والاتصالات	916	348	**1,264**	7.3
G	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	974	130	**1,104**	5.9

* النسب بالجدول منسوبة إلى إجمالي القطريين في جميع الأنشطة الاقتصادية.

شكل (٤.١٠): أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها القطريون وفقا لتعداد ٢٠١٥

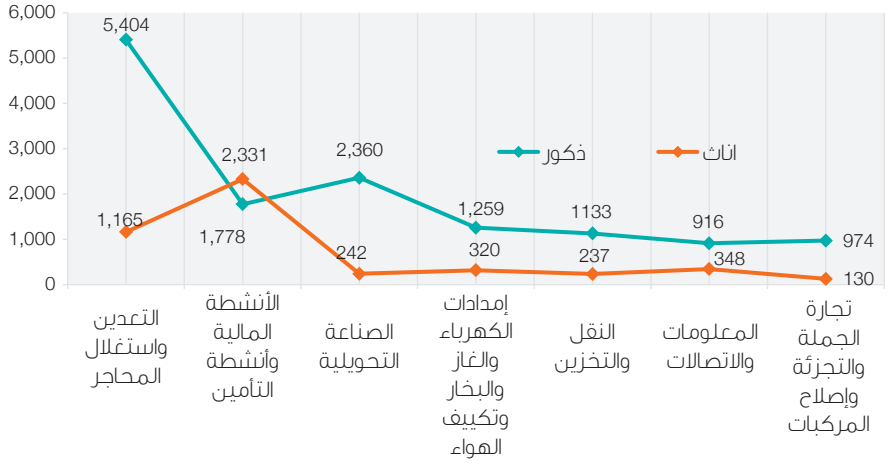

ومن جدول ١.٤ السابق نجد أن أكبر عدد من المشتغلين القطريين في منشآت الأعمال ، يعملون في نشاط (التعدين واستغلال المحاجر) وعددهم ٦,٥٦٩ مشتغلاً ، بنسبة ٣٠.٤٪ من إجمالي عدد المشتغلين القطريين ، ومعظمهم من الذكور الجدير بالذكر أن هذا النشاط يشمل قطر للبترول وشركات النفط والغاز الأخرى .

يأتي ثانياً ، المشتغلون القطريون الذين يعملون في نشاط (الأنشطة المالية وأنشطة التأمين) وعددهم ٤,١٠٩ مشتغل ، بنسبة ١٩.٠٪ من إجمالي عدد المشتغلين القطريين ، و معظمهم من الإناث ويشمل هذا النشاط البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التأمين .

يأتي ثالثاً ، المشتغلون القطريون الذين يعملون في نشاط الصناعة التحويلية وعددهم ٢,٦٠٢ مشتغلاً ، بنسبة ١٢.٠٪ من إجمالي عدد المشتغلين القطريين .

يأتي رابعاً ، المشتغلون القطريون الذين يعملون في نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار و تكييف الهواء وعددهم ١,٥٧٩ مشتغلاً ، بنسبة ٧.٣٪ من إجمالي عدد المشتغلين القطريين .

يأتي خامساً ، المشتغلون القطريون الذين يعملون في نشاط النقل والتخزين وعددهم ١,٣٧٠ مشتغلاً ، بنسبة ٦.٣٪ من إجمالي عدد القطريين المشتغلين ، ومعظمهم من الذكور ويشمل هذا النشاط شركة الخطوط الجوية القطرية .

يأتي سادساً ، المشتغلون القطريون الذين يعملون في نشاط المعلومات والاتصالات وعددهم ١,٢٦٤ مشتغلاً ، بنسبة ٥.٩٪ من إجمالي عدد القطريين المشتغلين ، ومعظمهم من الذكور أيضاً .

يأتي سابعاً ، المشتغلون القطريون الذين يعملون في نشاط تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات وعددهم ١,١٠٤ مشتغل ، بنسبة ٥.١٪ من إجمالي عدد القطريين المشتغلين، ومعظمهم من الذكور أيضاً .

والأنشطة السبعة التي سبق ذكرها ، تمثل أهم الأنشطة التي يعمل فيها القطريون المشتغلون في منشآت الأعمال ، حيث يعمل فيها ٨٦.١٪ من إجمالي عدد القطريين المشتغلين في منشآت الأعمال ، وعددهم ٢١,٥٩٢ مشتغلاً .

٤.٧.٢ أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها غير القطريين:

ونستعرض فيما يلي أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها غير القطريين ، وفقاً لعددهم موزعين حسب الجنس ، من واقع تعداد ٢٠١٥ كما يلي :

جدول (٤.١١): أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها غير القطريين وفقا لتعداد ٢٠١٥

	النشاط الاقتصادي / الجنس	ذكور	إناث	المجموع	النسبة ٪
A	التشييد	497,888	13,802	**511,690**	42.2
B	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	224,080	12,826	**236,906**	19.6
C	الصناعات التحويلية	97,688	1,142	**98,830**	8.2
D	النقل والتخزين	63,772	1,625	**65,397**	5.4
E	أنشطة خدمات الإقامة والطعام	57,789	7,324	**65,113**	5.4
F	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	45,244	3,669	**48,913**	4.0
G	التعدين واستغلال المحاجر	47.584	1,204	**48.788**	4.0

* النسب بالجدول منسوبة إلى إجمالي غير القطريين في جميع الأنشطة الاقتصادية

شكل (٤.١١): أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها غير القطريين وفقا لتعداد ٢٠١٥

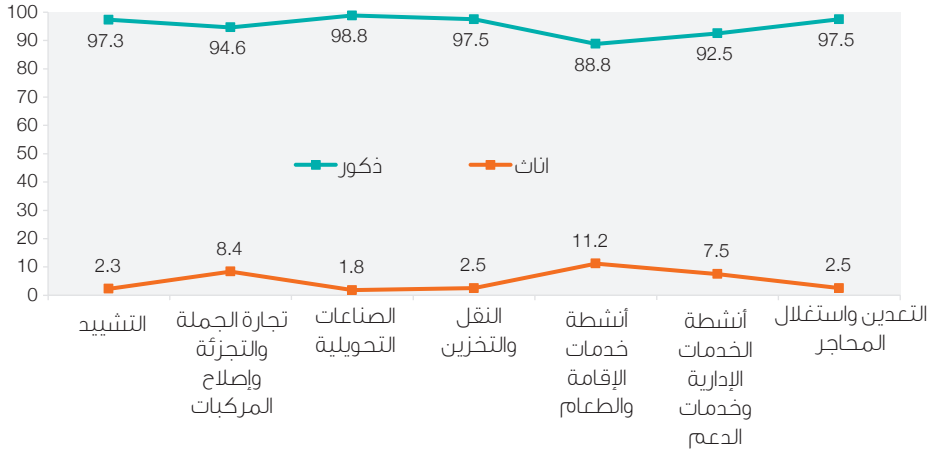

ومن جدول ١١.٤ السابق نجد أن أكبر عدد من المشتغلين غير القطريين في منشآت الأعمال، يعملون في نشاط التشييد وعددهم ٥١١,٦٩٠ مشتغلاً، بنسبة ٤٢.٢ ٪ من إجمالي عدد المشتغلين غير القطريين البالغ عددهم ١,٢١١,٥١٨ مشتغلاً وغالبيتهم العظمى من الذكور.

يأتي ثانياً، المشتغلون غير القطريين الذين يعملون في نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات وعددهم ٢٣٦,٩٠٦ مشتغل، بنسبة ١٩.٦٪ من إجمالي عدد المشتغلين غير القطريين، وغالبيتهم من الذكور أيضاً.

يأتي ثالثاً، المشتغلون غير القطريين الذين يعملون في نشاط الصناعات التحويلية وعددهم ٩٨,٨٣٠ مشتغلاً، بنسبة ٨.٢٪ من إجمالي عدد المشتغلين غير القطريين، وغالبيتهم من الذكور أيضاً وبدرجة واضحة.

يأتي رابعاً، المشتغلون غير القطريين الذين يعملون في نشاط النقل والتخزين وعددهم ٦٥,٣٩٧ مشتغلاً، بنسبة ٥.٤٪ من إجمالي عدد المشتغلين غير القطريين، وغالبيتهم من الذكور وبدرجة كبيرة أيضاً.

يأتي خامساً، المشتغلون غير القطريين الذين يعملون في نشاط أنشطة خدمات الإقامة والطعام وعددهم ٦٥,١١٣ مشتغلاً، بنسبة ٥.٤٪ من إجمالي عدد المشتغلين غير القطريين.

يأتي سادساً، المشتغلون غير القطريين الذين يعملون في نشاط أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم وعددهم ٤٨,٩١٣ مشتغلاً، بنسبة ٤.٠٪ من إجمالي عدد المشتغلين غير القطريين.

يأتي سابعا ،المشتغلون غير القطريين العاملون في نشاط التعدين واستغلال المحاجر وعددهم ٤٨,٧٨٨ مشتغلا أي نسبة ٤.٠٪

٨.٤. توزيع منشآت الأعمال ، والمشتغلين فيها حسب البلديات

نتعرف فيما يلي على توزيع أعداد منشآت الأعمال ، وأعداد المشتغلين فيها حسب البلديات في دولة قطر ، من نتائج تعداد ٢٠١٥ على النحو التالي :

جدول (٤.١٢): توزيع منشآت الأعمال والمشتغلين فيها حسب البلديات وفقا لتعداد ٢٠١٥

البلدية / البيان	المنشآت		المشتغلون	
	العدد	٪	العدد	٪
الدوحة	21,696	48.8	764,158	62.0
الريان	11,409	25.7	259,883	21.0
الوكرة	3,251	7.3	79,027	6.4
أم صلال	1,221	2.7	13,274	1.1
الخور والذخيرة	2,699	6.1	45,654	3.7
الشمال	692	1.6	4,335	0.4
الظعاين	354	0.8	13,454	1.1
الشيحانية	3,117	7.0	53,325	4.3
المجموع	**44,439**	**100.0**	**1,233,110**	**100.0**

ونستنتج من الجدول السابق ما يلي :

١. في بلدية الدوحة وحدها ما يعادل ٤٨,٨٪ من مجموع عدد منشآت الأعمال ، ويعمل فيها حوالي ٦٢,٠٪ من إجمالي عدد المشتغلين بتلك المنشآت ، أي أن بلدية الدوحة تستأثر بالنصيب الأكبر منها

٢. تأتي ثانياً ، بلدية الريان وفيها ٢٥,٧٪ من مجموع عدد منشآت الأعمال ، و ٢١,٠٪ من مجموع عدد المشتغلين في تلك المنشآت .

٣. تأتي ثالثاً ، بلدية الوكرة و فيها ٧,٣٪ من مجموع عدد منشآت الأعمال ، و ٦,٤٪ من مجموع المشتغلين في تلك المنشآت .

٤. تأتي رابعاً ، بلدية الشيحانية و فيها ٧,٠٪ من مجموع عدد منشآت الأعمال ، و ٤,٣٪ من مجموع عدد المشتغلين في تلك المنشآت .

٥. تأتي خامساً ، بلدية الخور والذخيرة و فيها ٦,١٪ من مجموع عدد منشآت الأعمال ، و ٣,٧٪ من مجموع عدد المشتغلين في تلك المنشآت .

٦. تأتي سادساً، بلدية أم صلال و فيها ٢،٧٪ من مجموع عدد منشآت الأعمال، و ١،١٪ فقط من مجموع عدد المشتغلين في تلك المنشآت.

٧. تأتي سابعاً، بلدية الشمال و فيها ١،٦٪ من مجموع عدد منشآت الأعمال، و ٠،٤٪ من مجموع عدد المشتغلين فيها.

٨. تأتي ثامناً وأخيراً، بلدية الظعاين و فيها ٠،٨٪ من مجموع عدد منشآت الأعمال، و ١،١٪ من مجموع عدد المشتغلين فيها.

شكل (٤-١٢): التوزيع النسبي لمنشآت الأعمال والمشتغلون فيها حسب البلديات وفقا لتعداد ٢٠١٥

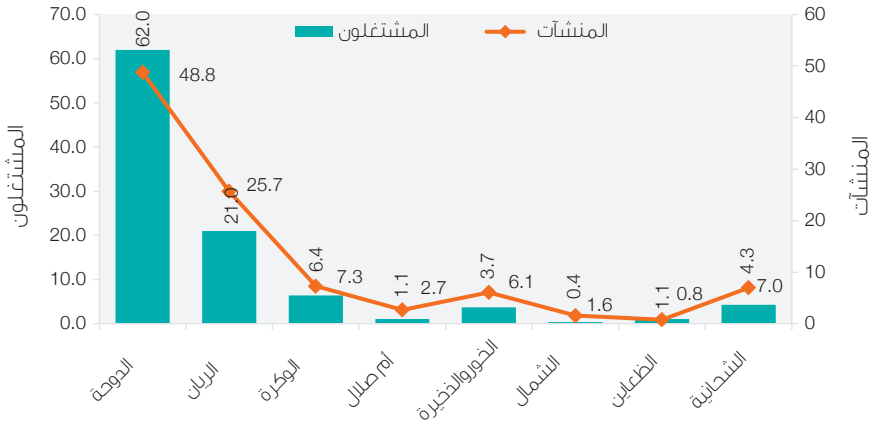

شكل (٤-١٣): التوزيع النسبي للمشتغلين في منشآت الأعمال حسب البلديات وفقا لتعداد ٢٠١٥

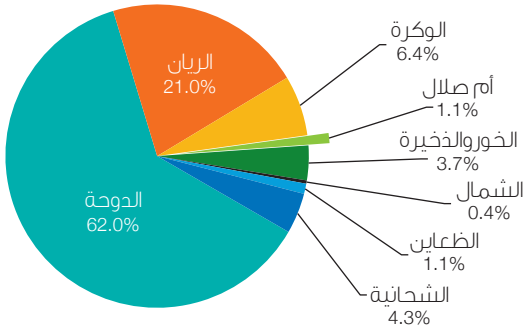

خريطة (٤) : منشآت الأعمال والمشتغلون فيها حسب البلدية ٢٠١٥

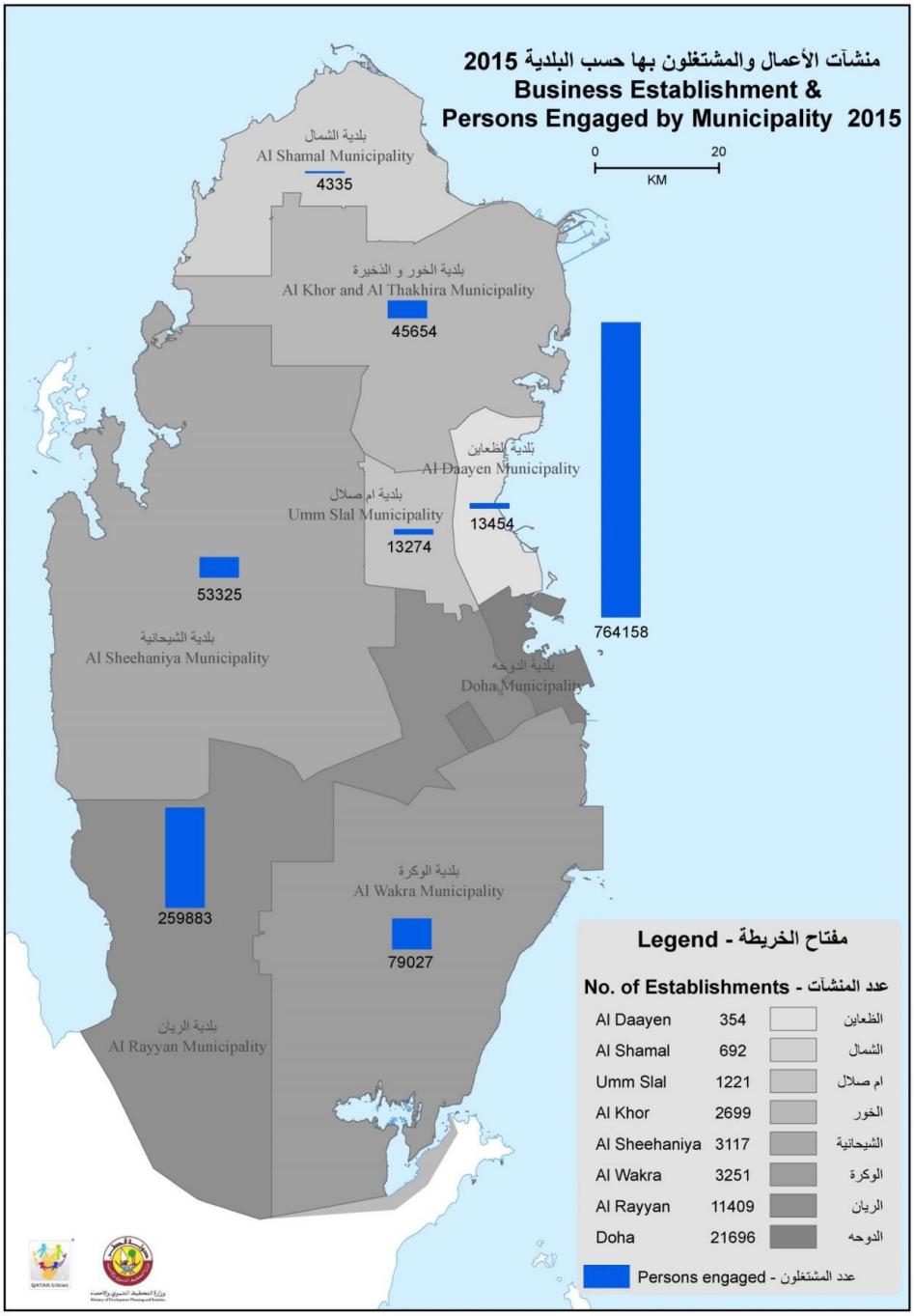

٤.٩. توزيع منشآت الأعمال والمشتغلين فيها حسب قطاع الملكية :

نتعرف فيما يلى على توزيع عدد منشآت الأعمال ، والمشتغلين فيها حسب قطاع الملكية وفقاً لنتائج تعداد ٢٠١٥ على النحو التالي :

جدول (٤.١٣): منشآت الأعمال والمشتغلون فيها حسب القطاع وفقا لتعداد ٢٠١٥

القطاع/البيان	المنشآت		المشتغلون	
	العدد	٪	العدد	٪
عام/مؤسسة حكومية	137	0.3	16,278	1.3
مختلط	251	0.6	18,401	1.6
خاص	43,971	98.9	1,197,190	97.0
غير ربحي	80	0.2	1,241	0.1
المجموع	**44,439**	**100**	**1,233,110**	**100**

شكل (٤.١٤): التوزيع النسبي لمنشآت الأعمال والمشتغلين فيها حسب قطاع الملكية وفقا لتعداد ٢٠١٥

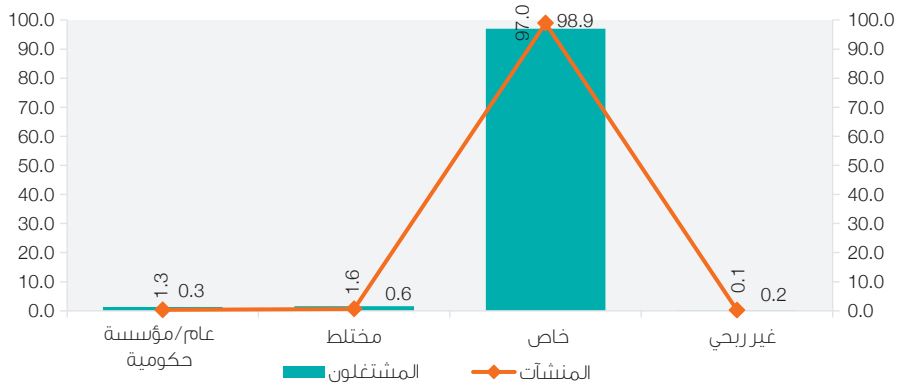

ونستنتج من الجدول السابق ما يلي :

١. استأثر القطاع الخاص بالنصيب الأكبر من عدد منشآت الأعمال ، وعدد المشتغلين في تعداد ٢٠١٥ ، حيث بلغ عدد منشآت الأعمال في هذا القطاع ٤٣,٩٧١ منشأة ، بنسبة ٩٨,٩٪ من مجموع عدد منشآت الأعمال، كما بلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع ١,١٩٧,١٩٠ مشتغل ، بنسبة ٩٧٪ من مجموع عدد المشتغلين .

٢. يأتي في الترتيب الثاني ، القطاع المختلط في عدد منشآت الأعمال التي بلغت ٢٥١ منشأة ، بنسبة ٠,٦٪ من مجموع المنشآت ، كما بلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع ١٩,٤٠١مشتغل ، بنسبة ١,٦٪ من مجموع عدد المشتغلين .

٣. يأتي في الترتيب الثالث ، القطاع العام والمؤسسات الحكومية في عدد منشآت الأعمال التي بلغت ١٣٧ منشأة ، بنسبة ٠,٣٪ من مجموع المنشآت ، وبلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع ٦,٢٧٨مشتغل ، بنسبة ١,٣٪ من مجموع عدد المشتغلين .

٤. يأتي في الترتيب الرابع والأخير ، القطاع غير الربحي في عدد منشآت الأعمال التي بلغت ٨٠ منشأة ، بنسبة ٠,٢٪ من مجموع المنشآت ، كما بلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع ١,٢٤١ مشتغل ، بنسبة ٠,١٪ من مجموع عدد المشتغلين .

شكل (١٥.٤): التوزيع النسب للمشتغلين في منشآت الأعمال حسب قطاع الملكية وفقا لتعداد ٢٠١٥

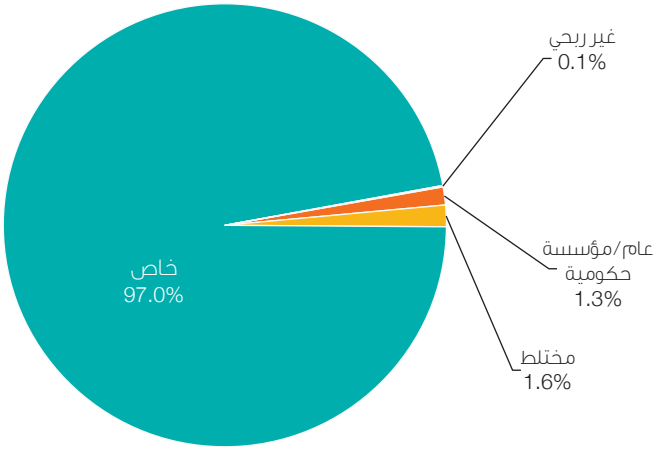

الخلاصة :

و بمقارنة نتائج تعداد المنشآت ٢٠١٥ مع نتائج تعدادات ٢٠١٠ نلاحظ ارتفاعاً كبيراً في كلّ من المنشآت والمشتغلين والتي تتضح فيما يلى :

بلغ إجمالي عدد المنشآت ٥٦٧٧٥ منشأة عام ٢٠١٥ منها ٤٦٦٥٩ منشأة عاملة، وقد كان عدد هذه المنشآت ٤١٣٣٨ منشأة منها ٣٣١٧٢ منشأة عاملة عام ٢٠١٠. وهذا يعني أن عدد المنشآت العاملة عام ٢٠١٥ زاد بنسبة ٤٠،٧٪ مقارنة بسنة ٢٠١٠.

وقد تم رصد أعداد المشتغلين، في (منشآت الأعمال) التي تمثل القطاعات الاقتصادية الآتية (خاص ، مختلط ، مؤسسة / شركة حكومية ، غير ربحي) مع استثناء المنشآت في قطاعي الإدارة الحكومية والدبلوماسي والدولي .

و أفادت النتائج أن قطاع الأعمال الخاص شهد زيادة ملحوظة في عدد المنشآت، وذلك بنسبة ٤٥،٢٪ بين تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، كما زادت نسبة منشآت القطاع المختلط بنسبة ١٤،١٪، وتراجع عدد منشآت القطاع الحكومي تراجعا بنسبة سالبة (-٤،٣٪) . كما شهد القطاع غير الربحي تراجعا بسيطا (-٩،١٪) للفترة نفسها. وبلغت نسبة زياده عدد منشآت الأعمال في تعداد ٢٠١٥ زيادة قدرها ٤٣،٩٪ مقارنة بتعداد ٢٠١٠، وقد حدثت زيادة في عدد المشتغلين خلال الفترة الزمنية نفسها بنسبة قدرها ١٩٪ . ومن جهة ثانية، يلاحظ أن أكثر من أربعة أخماس المشتغلين القطريين (٨٦،١٪) يعملون في القطاعات الاقتصادية السبعة الرئيسة (التشييد، تجارة الجملة والتجزئة والمركبات، الصناعات التحويلية، النقل والتخزين، أنشطة خدمات الإقامة والطعام، أنشطة الخدمات الإدارية و خدمات الدعم، والتعدين واستغلال المحاجر)، وعددهم ٢١٥٩٢ مشتغلاً، كما يعمل حوالي ٨٨،٨٪ من غير القطريين في هذه القطاعات.